كلية التربية بسوهاج
المجلة التربوية
***

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص بحث موضوعه
" نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم القضايا التربوية المعاصرة "
(دراسة ميدانية)

السيد الدكتور

محمد الأصمعى محروس سليم

كلية التربية بسوهاج – جامعة جنوب الوادى

المجلة التربوية ــ العدد التاسع عشر ــ يوليو ٢٠٠٣م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص بحث موضوعه

نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم القضايا التربوية المعاصرة

"دراسة تحليلية"

إعداد

الدكتور/ محمد الأصمعى محروس سليم

كلية التربية بسوهاج - جامعة جنوب الوادى

مشكلة الدراسة:

إن التغيرات الناشئة عن التقدم العلمى وتطبيقاته التكنولوجية، وما يصاحبه من قابلية الفرد والجماعة لإدراك المنجزات الحضارية لهذا التقدم يستلزم بالضرورة أدواراً لكافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى بناء شخصيات أبناء الأمة وتكوينهم ثقافياً ومهنياً، وهذه الأدوار يجب توضيحها وتجديدها من وقت لآخر فى ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه أى مجتمع. وطالما أن الحياة من حولنا فى تغير مستمر، فلا بد من تنمية ثقافية لشبابنا، وبناءً عليه فإن على كافة التنظيمات التعليمية والاجتماعية والمهنية أدواراً ثنائية الأبعاد -كما يراها (أحمد المهدى، ١٩٩١، ص ص ٢٠-٢١)- من حيث حماية الثقافة السائدة فى المجتمع وتقديمها بشكل يناسب إمكانات الأفراد، وأيضاً صنع (تنمية) ثقافة أفضل وأكثر ملاءمة فى ضوء الواقع المعاصر والتحديات المستقبلية.

وقد أظهرت بعض الدراسات العلمية أن من بين مسببات مشكلات التنمية فى الدول النامية غياب التنمية الثقافية، فيرى (ديكسون) (Dickson, 1992, p. 200) أن غياب التنمية الثقافية فى جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٠ ضاعف من المشكلات الاقتصادية والسياسية وتداعيات التفرقة العنصرية هناك آنذاك، ومن هنا كانت فكرة التنمية الثقافية فى جنوب أفريقيا مدخلاً رئيساً فى مواجهة مشكلات التنمية، وقد ساهمت التنمية الثقافية وما صاحبها من تجديدات تربوية فى هذا المجتمع جنباً إلى جنب مع النضال السياسى فى التطور الاجتماعى والتحرر السياسى فى هذا المجتمع الإفريقى،وفى دراسة (جيروكس) (Giroux, 1994, p. 124) طرحت إشكاليةً كيف نستحضر أطفالنا لكى يصبحوا أعضاء منتجين فى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مجتمع ديمقراطى يحترم التباينات الثقافيةً، ومن ثم نادت هذه الدراسة بتنمية ثقافية يتقبل من خلالها أفراد المجتمع بعضهم البعض من خلال تقبلهم التباينات الثقافية الممكنة دون الخضوع لهيمنة ثقافة معينة، وإذا استطاعت التنظيمات التربوية الممتدة خارج المدرسة أن تقود إلى تنمية ثقافية فاعلة، وأن تصون فى الوقت نفسه الثوابت الضابطة من الثقافة، فإنها تقود حتماً إلى التطور والتقدم فى المجتمع.

كما نعيش اليوم فى مجتمعات تعتمد- وبشكل متعاظم- على التكنولوجيا المتقدمة، وذلك أمر من شأنه أن يغير من النظرة إلى مسألة الالتزام، ودور التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى تنمية جوانبه، وإذا كانت التربية هى الأساس الأول فى تكوين الفرد، فإن إكساب هذا الفرد جوانب الالتزام تصبح مسئوليات رئيسة لتنظيمات المجتمع الأخرى. لكن على الجانب الآخر هناك أزمة فى التزام أفراد المجتمعات بالمهام الموكلة إليهم، وبدأ غياب (ميثاق أخلاقى) يلتزم به أفراد المجتمع، وبدأت تنظيمات اجتماعية ومهنية تتحدث عن سمة أخلاقية، ويحارب هذا الشئ تنظيمات اجتماعية ومهنية أخرى، وبدأ المجتمع يفقد قيم النظام والانضباط، والتعاون بين الأفراد، والحماس فى الأداء، وفى هذا الأمر خطورة بالغة على الأفراد والمجتمعات على حد سواء.

وقد أشارت دراسة (هانى عبد الستار فرج، ١٩٩٨، ص ص ٢٩٧-٢٩٨) إلى أنه إذا توافرت لإنسان المهارة والموهبة دون أن يتمتع بالالتزام فإنه قد يصبح خطراً على المجتمع، وفى المقابل فحين يتمتع المرء بالالتزام ولكن تعوزه المهارة فإنه يصبح عديم الفائدة، كما أن الإنسان الذى يتمتع بكل من المهارة والالتزام لا يمكن أن يكون "الأخطر" على الإطلاق، كما فى حالة الإنسان "المتعصب". وهكذا يمكن القول بأهمية إسهامات التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع المعاصر من أجل تدعيم وإعمال "الالتزام" لبلوغ وتحقيق الغاية المنشودة من تشكيل ضمير الفرد وضمير الأمة وتحقيق التقدم والرخاء.

وكما سبق القول فإن تحقيق التقدم والرخاء يحتاج إلى مهارات مهنية متجددة بجانب إعمال جوانب الالتزام فى الأداء، ويستلزم تحقيق هذا الأمر تنمية مهنية مستمرة للعاملين فى سوق العمل لأى مجتمع، فالتنمية المهنية لهؤلاء الأفراد من القوى البشرية المنتجة تعتبر ضرورة يتطلبها إصلاح اقتصاديات المجتمع، ولعل من أهم الأسباب التى جعلت من هذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التنمية المهنية للعاملين فى قطاعات الإنتاجية المختلفة مطلباً ملحاً وضرورة من ضـــرورات التقدم هى التغيرات والتطورات التى حدثت فى البنية المعرفية وتقنيات الإنتـــاج وطرائقـــه المختلفة، إلى جانب تعدد أساليب ونظم الإنتاجية فى أسواق اقتصادية حرة فى شتى ميـــادين الأنشطة المجتمعية.

ونتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة فى أسواق العمل تظهر سلسلة من الأعمـــال – والتى تتطلب مهارات مهنية معينة– وتتعرض أعمال ومهن أخرى للانقـــراض أو تتنـــاقص أهميتها ونسب تواجدها فى سوق العمل ومثل هذا التغير فى سلســـــلة الأعمـــال والمـــهن المتواجدة فى سوق العمل تستلزم تجاوباً ملائماً من كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية لتلبية هذه الحاجات الحيوية من التنمية المهنية الفعالة والمستمرة، حيث التقدم التقـــنى ومهاراتـــه المتجددة سوف يهيمن على مهارات سوق العمل لسنوات طويلة قادمة.

وفى هذا المجال ظهرت توجهات تدعو إلى شراكة فاعلة بين مؤسسات الإعداد للعمل والتنظيمات المهنية القائمة من أجل ضمان تنمية مهنية مستمرة بين أفراد القوى البشـــــرية العاملة، حيث يتوجه النقد إلى المؤسسات التربوية على أنها لا تعد القوى البشرية الملائمـــة لسوق العمل بما يتطلبه من المعارف والمهارات والدرايات اللازمة لمختلف الأنشطة الإنتاجية (حامد عمار، ١٩٩٦، ص٢١). ومن ثم ينبغى وجود شـــراكة بـــين كافـــة التنظيمـــات الاجتماعية والمهنية من أجل توفير تعليم له مغزى، ويتطابق مع مواقف الحياة المعاصرة ومـــع تغيراتها التكنولوجية المتسارعة.

وقد أشارت تقارير دولية إلى أن كثيراً من المؤسسات التربوية فى العـــالم تفتقـــر إلى القدرة على إكساب الشباب المهارات التى تؤهلهم لدخـــول ســـوق الإنتاجيـــة،وحـــتى المؤسسات التدريبية أخفقت فى تدريبهم على المهارات المختلفة للعمل بالمستقبل وبـــالمقدرة على استخدام هذه المهارات التدريبية للتأقلم مع الأعمال المستجدة، نظراً لمحدودية مصـــادر التعلم والتكنولوجيا المختلفة التى تؤهل الشباب لواقع حركة العمالة والعمل فى المجتمعـــات المعاصرة (البنك الدولى، ١٩٩٥)؛ (المؤتمر الدولى الرابع لليونسكو ومركز آسيا– باسفيك، ١٩٩٨).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولقد ضعفت مسئوليات المؤسسات التربوية النظامية وعجزت عن تقديم الخدمات التعليمية الفاعلة للمواطنين، وبدأت الآراء تنادى بتحمل كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع المسئولية، خاصة وأن هناك أزمات إنفاق فى مجال التعليم. ومن أجل مواجهة هذا الأمر ظهرت دعوات لترشيد الإنفاقات التعليمية، وضرورة وجود شراكة ما بين الحكومات وبقية التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والكيانات العمالية والقطاعات الخيرية وغيرها من أجل التوصل إلى وضع أقرب إلى العدالة والمساواة بين الدول وأفرادها فى استفادتهم من جوانب التربية والتعليم فى المجتمع.

وهكذا انتهى العصر الذى كانت فيه القضايا التربوية تخص مؤسسات تربوية نظامية بعينها، وازدادت شراكة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى تدعيم هذه القضايا التربوية والتحرك لحل مشكلاتها، ففى المجتمعات الديمقراطية التى تعتمد على الانتخابات الحرة فى الوصول إلى المناصب السياسية تكون الأولية القصوى لجماعات الناخبين ولراغبى الوصول إلى السلطة الاهتمام بالتربية وبالتعليم والإنفاق عليهما وإعادة توزيع الموارد المالية بين المناطق المختلفة فى المجتمع لتحقيق العدالة فى الإنفاق ورفع أداء الجودة فى العملية التعليمية.

وقد ظهرت توجهات فى ترشيد الإنفاق فى مجالى التربية والتعليم تدور حول احتمالية أن يذهب التعليم إلى السوق، وفى هذا المجال تساءل (Hirtt, 2000, p. 5) هل سيذهب التعليم إلى السوق: **Will Education go to Market** تحت ضغط ترشيد الإنفاق؟ ويجيب (هيرت) بأن الوقت قد حان للتعليم خارج المدرسة، ومن سيوفر خدمات تربوية أكثر حداثة وأقل كلفة سيسيطر على السوق التربوى، وفى مثل هذا الوضع فإن احتكار الصفوة الحاكمة لتحديد أهداف التربية والتعليم والمسئولية عن النفقات ستنحسر، وسوف يتضخم الدور الذى سيقوم به الدارس، وفى مجال ترشيد الإنفاق فسوف يكون هناك أماكن غير المدارس والفصول الدراسية تستطيع توفير المجال للقاء المعلم والدارس، وهناك مصادر أخرى غير الكتب الدراسية الرسمية ستوفر الفرص لتوسع قاعدة المعارف والمهارات، ولن تعوق المسافات الجغرافية اللقاءات الذهنية بين المعلم والمتعلم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وسوف تتزايد دعوات ترشيد الإنفاق وتحقيق الانضباط المالى والاهتمام بالخدمات التربوية الأساسية فى المستقبل القريب، وسوف تتزايد الشراكة بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى تحمل الأعباء فى مجال التعليم، فإعداد الطلاب ورعايتهم مسئولية تربوية مشتركة بين الأسرة والمدرسة وكافة كيانات مجتمع الأمة، ولا يمكن تغييب أى من هذه التنظيمات المجتمعية فى الشراكة الفعالة فى قضايا التربية والتعليم والوصول بالمتعلمين إلى مستوى الجودة.

ولكن الواقع يشير – كما حددته دراسة (نادية عبد المنعم، ٢٠٠٠، ص ص ٢٢١-٢٢٧)- إلى عزلة المؤسسات التعليمية المصرية فى علاقاتها بالتنظيمات المجتمعية الأخرى فى سائر أنشطة التعليم والتدريب، سواءً فى الصناعة أو فى التجارة أو غيرها، وفى هذا الأمر خسارة مجتمعية لما يتوافر لهذه التنظيمات من خبرات ومعارف ومهارات نحو واقع الحياة والعمل. ومن ثم فإن المؤسسات والمنظمات غير الحكومية فى مجتمع الأمة يجب أن تشارك فى إشباع حاجات أفرادها الثقافية والمهنية، وأن تسهم فى إكسابهم معارف علمية جديدة وأساليب تكنولوجية متقدمة فى الإنتاج.

وفى مواجهة هذه الاحتياجات الثقافية والمهنية لأفراد مجتمع الأمة فى مصر وقصور التمويل للتعليم النظامى كان من الضرورى البحث عن إسهامات مطلوبة لبعض التنظيمات الاجتماعية والمهنية- مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى تدعيم مواجهة هذه الاحتياجات وغيرها من القضايا التربوية الملحة، ومن هنا نبع إحساس الباحث بضرورة تفعيل الشراكة بين هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية بصورة تساعد على مواجهة هذه القضايا التربوية المطروحة، ومن ثم يتكامل عمل هذه التنظيمات المجتمعية- كمؤسسات تربوية غير نظامية- مع عمل المؤسسات التربوية النظامية، كالمدارس والجامعات، فى تدعيم هذه القضايا التربوية المطروحة، فلا أحد يستطيع أن ينكر نسب القطاعات البشرية العريضة والتى تبلغ الملايين المنتمية للأحزاب السياسية وللنقابات المهنية وللجمعيات الأهلية المصرية، وما يمكن أن تؤديه هذه القطاعات البشرية العريضة من دعم لقضايا التربية إذا ما توافرت شراكة مجتمعية فاعلة تضم تنظيمات المجتمع المصرى، ويسود بين أفرادها ثقة متبادلة واحترام الكيانات لبعضها البعض، إلى جانب توافر درجات من الالتزام نحو تدعيم هذه القضايا التربوية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي ضوء ما سبق أمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية فى ضرورة تفعيل الشراكة بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى دعم القضايا التربوية التى يواجهها المجتمع المصرى فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، ومدى مشاركة تنظيماتها المجتمعية فى دعم قضايا التربية المعاصرة فى بلادها، وكيف تسهم التنظيمات الاجتماعية والمهنية غير الحكومية فى المجتمعات المدنية فى العالم فى قضايا التربية المماثلة لقضايانا التربوية وبما يؤدى إلى تصورات فى التوصل إلى نمط الشراكة المجتمعية الداعمة للقضايا التربوية لمواجهة متطلبات التطوير والتحديث فى مصر.

تساؤلات الدراسة:

حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤلات البحثية الثلاثة التالية:

التساؤل الأول: ما نمط الشراكة المطلوبة بين التنظيمات المجتمعية لتوفير الإسهامات الضرورية من أجل تدعيم جوانب التنمية الثقافية والمهنية المستمرة لدى أفراد المجتمع المصرى؟

التساؤل الثانى: ما نمط الشراكة المطلوبة بين التنظيمات المجتمعية لتوفير الإسهامات الضرورية من أجل تدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع المصرى؟

التساؤل الثالث: ما نمط الشراكة المطلوبة بين التنظيمات المجتمعية لتوفير الإسهامات الضرورية من أجل ترشيد أوجه الإنفاق فى مجال التعليم المصرى؟

ونظراً لتعدد القضايا التربوية المطروحة الآن فى المجتمع المصرى، فى ضوء التغيرات المعاصرة التى يمر بها، فقد حصر الباحث دراسته الحالية فى الحدود التالية، والتى أفرد الفصل الثانى من هذه الدراسة لمناقشة أبعادها، والتى يراها بعض رواد التربية قضايا تربوية على درجة كبيرة من الأهمية، ومن الضرورى دراستها وهى:

١- **التنمية الثقافية والمهنية المستمرة للمواطن**: من حيث إن التنمية الثقافية تعتبر مرتكزاً للتنمية الشاملة، ولكى تتحقق جوانبها يلزم تحرير مشاعر المواطن وسلوكياته لتتناسب مع ثقافة العصر الذى يعيش فيه،ومن المفترض أن بعض عناصر الثقافة قد تقادمت ويجب أن يحل محلها واقع ثقافى جديد يحقق للإنسان ذاتيته ويسمح له بالتطور المستمر لقدراته (محمد عبد القادر حاتم، ١٩٩٠)، (أحمد المهدى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عبدالحليم، ١٩٩١)، (Grant, 1997) ، (شكرى عباس حلمى، ومحمد جمال نوير ١٩٩٨)، (سعيد إسماعيل على، ١٩٩٩).

كما تبرز أهمية التنمية المهنية فى سوق العمل من حيث إنها تزود المواطن بالمعارف والمهارات اللازمة للأعمال الإنتاجية دائمة التغير فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (حامد عمار، ١٩٩٦)، (وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية، ٢٠٠٢).

٢- **تنمية الالتزام:** من حيث إن الالتزام بأبعاده وعوامله المختلفة يعد محوراً رئيساً من محاور التربية الفاعلة فى تكوين الشخصية الاجتماعية المنضبطة والقادرة على تحقيق مناحى التقدم والرقى فى المجتمع (عبد الفتاح أحمد حجاج، ١٩٨٢)، (على عبد الحليم محمود، ١٩٩٣)، (يوسف القرضاوى، ١٩٩٣)، (عبد الودود مكروم، عبد الرحمن النقيب، ١٩٩٦)، (هانى عبد الستار فرج، ١٩٩٨).

٣- **ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم وتنويع مصادر تمويله:** حيث تشير دراسات الكُلْفَة والعائد فى مجال التعليم إلى تزايد هذه الكلفة نتيجة لحزمة من العوامل منها الزيادة السكانية ومحاولة معظم دول العالم إطالة عدد سنوات التعليم الأساسى بها، إلى جانب الاهتمام بعوامل الجودة والتطوير التكنولوجى فى مجال التعليم والتوسع الكمى والكيفى فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى والجامعى(Noguera, 1998)، (Yume, 1998)، (سعيد إسماعيل على، ١٩٩٩)، (محمود عباس عابدين، ٢٠٠٠)، (Ray and Gary, 2001)، (Cohen and Lora, 2001).

ونلخص فى الشكل التالى (شكل ١) تصور الدراسة الحالية حول العلاقة بين تنظيمات المجتمع المصرى وقضاياه التربوية المعاصرة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

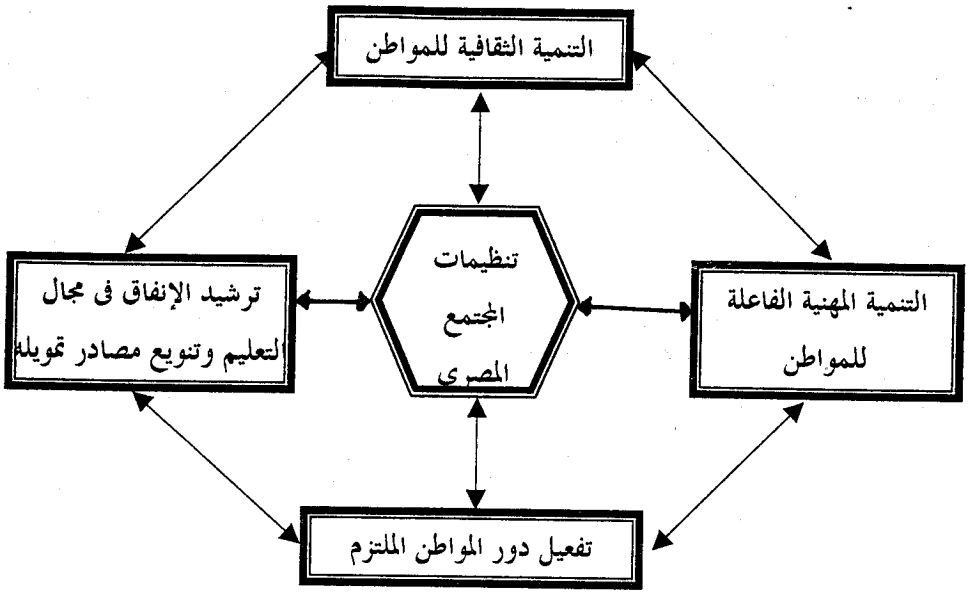

شكل (١)

تصور الدراسة حول العلاقة المتبادلة بين

تنظيمات المجتمع المصرى والقضايا التربوية المطروحة

وقد يثار تساؤل حول الروابط بين هذه القضايا التربوية المطروحة فى هذه الدراسة؟ ولماذا تم اختيار قضايا التنمية الثقافية والمهنية، وتنمية عوامل الالتزام لدى المواطن، إضافة إلى اختيار قضية ترشيد الإنفاق وتنويع مصادر تمويله فى مجال التعليم؟ وهل من الأفضل مناقشة الشراكة المجتمعية كأحد الموارد المالية الإضافية لتمويل التعليم فى مصر فى دراسة مستقلة لكونها ذات طبيعة متفردة مقارنة بالقضيتين الأخريين حول التنمية الثقافية والمهنية، وتنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع؟.

ومن ناحية أخرى يثار تساؤل آخر حول مدى فعالية الأدوار التى تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى تدعيم هذه القضايا التربوية المعاصرة؟، وهل فعلاً تؤدى الأحزاب السياسية أدواراً ملموسة فى تدعيم تلك القضايا المثارة؟. ففى ضوء الخبرة المصرية تبدو هذه القضايا منفصلة، والتنظيمات المجتمعية فى مصر علاقتها محدودة ببرامج التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع، وتمويل التعليم وترشيد الإنفاق عليه يبدو من المهام الرئيسة لوزارة التربية والتعليم المصرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتأتى العولمة وتفرض قيمها الثقافية فى المجتمعات الإنسانية، إضافة إلى فرضها لشروط سياسية مثل الالتزام والديمقراطية وما يسمى بحقوق الإنسان، إضافة إلى القيود الاقتصادية التى تفرضها العولمة ومن أهمها الخصخصة وحرية السوق والدقة فى العمل. وتتعالى الأصوات منادية بأهمية أن تلعب الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية الأدوار المنوطة بها فى تدعيم كافة هذه القضايا المعاصرة التى فرضتها ثقافة العولمة على المجتمع المصرى، مروراً بأهمية أدوار التنظيمات المجتمعية فى تحقيق الشباب نحو المشاركة السياسية ومقاومة ثقافة الفقر والتواصل مع الآخرين وتنمية الثقافة البيئية والسكانية والترويحية، وانتهاءً بتنمية الاهتمام بالشأن العام والالتزام والحرية المسئولة والعمل التعاونى والانضباط وضرورة البحث عن موارد مالية إضافية من أجل تحسين جودة التعليم ليصبح قادراً على تحقيق هذه الجوانب من التنمية الثقافية والمهنية وعوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع المصرى.

وبناءً عليه سعت الدراسة الحالية إلى تقديم رؤية متكاملة حول الشراكة المطلوبة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى المجتمع المصرى من أجل دعم هذه القضايا التربوية المعاصرة. وقد استندت هذه الرؤية على الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة- مع مراعاة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بها- من أجل تفعيل شراكة مجتمعية مطلوبة لتدعيم قضايا تربوية مطروحة للنقاش فى المجتمع المصرى.

منهج الدراسة وخطوات السير فيها:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفى التحليلى (Analytical-Descriptive Methodology) باعتباره المنهج الملائم لتحقيق أهدافها، حيث يقوم هذا المنهج البحثى على جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بشكل علمى ومنطقى ملائم وبالقدر الذى يتمشى مع أهداف الدراسة ويساعد فى الإجابة عن التساؤلات التى أثارها.

كما اعتمدت هذه الدراسة فى بعض جوانبها على استخدام المنهج المقارن (Comparative Methodology) ومن خلاله تم تحليل الجهود التى تقوم بها التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى بعض الدول المتقدمة من أجل تدعيم قضايا التربية بها فى ضوء السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى تلك البلدان المتقدمة، ومن خلال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذلك أمكن التوصل إلى تفعيل الشراكة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى دعم القضايا التربوية المطروحة فى المجتمع المصرى.

وقد استهل الباحث هذه الدراسة- بعد عرض مشكلتها وأهميتها ومنهجيتها البحثية والدراسات السابقة المتصلة بها- بالحديث عن أهم القضايا التربوية المعاصرة والمطروحة الآن، وعلى شكل واسع للنقاش فى المجتمع المصرى، مثل الحاجة إلى التنمية الثقافية والمهنية المستمرة، إلى جانب تنمية جوانب الالتزام لدى أفراد المجتمع المصرى، مع ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم فى مصر.

وانتقل الباحث بعد ذلك إلى مناقشة جهود التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمعات المدنية المعاصرة من أجل تدعيم قضايا التنمية الثقافية والمهنية وتنمية عوامل الالتزام، إلى جانب مناقشة الخبرات الدولية المعاصرة فى ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم.

ثم اختتم الباحث دراسته الحالية بأهم النتائج التى أسفرت عنها هذه الدراسة التحليلية، والتى تمثلت فى التوصل إلى إجابات للتساؤلات الثلاثة التى أثارتها الدراسة عن نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة فى دعم القضايا التربوية المطروحة فىمصر، والتوصيات وثبت بأهم مصادرها.

ونعرض فيما يلى هذه القضايا التربوية المطروحة، والإسهامات الضرورية للأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية المصرية فى تدعيمها- كما اقترحتها الدراسات والبحوث والأفكار والخبرات التربوية المعاصرة – والتى تمثل إجابة عن التساؤلات البحثية الثلاثة التى أثارتها الدراسة الحالية.

١- نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم التنمية الثقافية والمهنية لدى أفراد المجتمع المصرى:

دار التساؤل الأول لهذه الدراسة حول الإسهامات الضرورية لتنظيمات المجتمع المصرى فى تدعيم عملية التنمية الثقافية والمهنية لدى أفراد المجتمع المصرى. وأهم التنظيمات الاجتماعية والمهنية التى اهتمت الدراسة الحالية بإبراز إسهاماتها فى هذا المجال هى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية باعتبارها أهم المؤسسات التربوية غير النظامية وتقابل احتياجات الملايين من البشر فى المجتمع المتواجدة فيه، ويجب أن تعمل هذه التنظيمات المجتمعية فى شراكة بحيث يكمل بعضها أدوار البعض الأخر،[١] وتؤثر أدوار

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعضها أيضاً فى البعض الآخر من أجل الاهتمام بالإنسان: تثقيفه وتدريبه وإكسابه المهارات المهنية اللازمة لنجاحه فى الحياة، ومحاربة ثقافة الفقر فى مجتمعه.

وتعرض الدراسة فى صفحاتها التالية أهم النتائج التى تم التوصل إليها للإجابة عن هذا التساؤل الأول حول الإسهامات الضرورية للتنظيمات الاجتماعية والمهنية المختارة وهى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية لتدعيم عمليات التنمية الثقافية والمهنية لدى أفراد المجتمع المصرى:

أ - الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة السياسية بين الأفراد:

تتضمن التنمية الثقافية -فى إحدى محاورها- ما يعرف بتنمية الثقافة السياسية،حيث يستطيع الفرد من خلالها اكتساب الأفكار والمعلومات والاتجاهات المتصلة بالنسق السياسى لمجتمعه من أجل المشاركة الإيجابية فى الحياة السياسية أخذاً وعطاءً، تأثيراً وتأثراً. فتحديات القرن الحادى والعشرين تفرض أن تعزز كافة التنظيمات المجتمعية من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية أدوارها لتحقيق تنمية الثقافة السياسية من خلال الاشتراك فى مجموعة من ندوات التوعية السياسية، والتنسيق وتقوية الأدوار السياسية للنقابات المهنية والجمعيات الأهلية. وقد أثبتت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى الدول المتقدمة والنامية وعبر التاريخ مدى أهميتها فى رسم معالم السياسة الناجحة لمجتمعاتها، والتى قادت شعوبها إلى عمليات تحول ديمقراطى فعالة،وفى التجارب والخبرات المعاصرة فى عمليات التحول الديمقراطى لمجتمعات شرق أوربا وبولندا وغيرها الدليل الواضح فى مدى أهمية هذه التنظيمات المجتمعية فى إحداث عمليات الإصلاح الاجتماعى.

ومن ثم فإن تعزيز الثقة بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة فى مصر وباق الأحزاب السياسية التى تنعت بأحزاب المعارضة هو المدخل الرئيس والشرط الضرورى والكافى لحياة كريمة لكل المصريين فى دولة تثق بتنظيماتها المهنية والاجتماعية ويثق الأفراد فى سياستها الداخلية والخارجية، عندئذ وبتنمية الثقافة السياسية القائمة على تبادل الأفكار وتأمل الأدوار وتبادل الخبرات تضمن الدولة "وصايتها الأبوية" على كافة التنظيمات الاجتماعية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والمهنية فى مجتمع الأمة، وتتفرغ هذه التنظيمات للعطاء والعمل من أجل تحقيق الرخاء والتنمية فى شتى المجالات، وفى الوقت نفسه تفشل الأطماع الخارجية فى التدخل فى شئون الوطن تحت ذريعة المساعدة فى تحقيق الديمقراطية السياسية.

وبتنمية الثقافة السياسية لدى أعضاء التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة فى مصر ربما تحدث الإنفراجة المأمولة وتتخلى الحكومة عن محاذيرها فى نشاط هذه التنظيمات المجتمعية، خاصة عمل هذه التنظيمات المجتمعية فى السياسة وتخوف الحكومة من هذا الأمر، ولكن على الحكومة أن تدرك أن القضايا والمشكلات التى تواجه المجتمع المصرى الآن تحتاج فى حلها ومواجهة آثارها لأكثر من الأعمال التطوعية، فهناك حاجة ماسة إلى رسم سياسة مجتمعية تحدد لهذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية أوجه التعاون وتأمل الأدوار وتبادل الخبرات وتكامل الأنشطة– أى شراكة فاعلة– وأن تلتزم التنظيمات الاجتماعية والمهنية من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وجمعيات أهلية بالعمل فى ضوئها. ومن البديهى أن يشرك الحزب الوطنى الديمقراطى فى لجنته الخاصة بالسياسات المستقبلية للمجتمع المصرى– التى تأسست صيف ٢٠٠٢م أثناء انعقاد المؤتمر القومى الثامن للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم– كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة فى رسم ملامح استراتيجية الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وينبغى أن يتوقف "التخوف" من جانب الحكومة من ممارسة هذه التنظيمات المجتمعية لأى رؤى سياسية هادفة إلى تحول ديمقراطى فعال فى المجتمع المصرى، فما أعلنه وزير الخارجية الأمريكية (كولن باول) فى أوائل عام ٢٠٠٣م عن خطة أمريكية صريحة مدعمة بملايين الدولارات لتحقيق إصلاحات ديمقراطية فى دول الشرق الأوسط – كل دول الشرق الأوسط– جد خطير، ويجب إسراع الخطى من أنفسنا قبل فوات الأوان، وألا نصل متأخرين بعد فرض شروط هذا التحول الديمقراطى من الخارج، فمصلحة الوطن تتطلب أن نسرع فى الخطى نحو تبنى مشروع حضارى تتبناه النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية وكافة مؤسسات الأمة وأحزابها السياسية من أجل توفير مناخ أكثر حرية وكرامة للمواطن المصرى.

فمن النتائج التى انبثقت من الخبرات الدولية المعاصرة أن المشاركة الشعبية لا يمكن أن تتجزأ، أى لا يمكن تشجيع المشاركة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى ومنعها على المستوى السياسى، ومن ثم صار مصطلح الشراكة الكاملة مرادفا وهادفا إلى التمكين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والمشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية. والهدف الذى ينبغى أن يعمل مجتمع الأمة على تحقيقه هنا هو تنمية شعور المواطنين وإدراكهم لأهمية المشاركة السياسية من حيث كونها مسئولية اجتماعية.

وإذا كان وضع السياسة فى ميدان التعليم عملية معقدة- كما يراها (سيف الإسلام مطر، ١٩٨٦، ص٢٠١)- لأن قضاياها عامة وهامة وجدلية، ويمكن اعتبارها غامضة وغير محددة، فإن الأمر يختلف من حيث تجويد الثقافة السياسية بين أفراد المجتمع المصرى والمنتمين لتنظيماته الاجتماعية والمهنية المختلفة، ويرتبط بتنمية الثقافة السياسية بين أفراد المجتمع تفعيل المشاركة الإيجابية بين أجهزة التربية والتعليم والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، إلى جانب تفعيل ثقافة العمل من أجل الصالح العام.

ب- الشراكة المجتمعية ومقاومة ثقافة الفقر بين الأفراد:

تزايدت حالات عدم التكيف مع التغيرات التكنولوجية وما صاحبها من تغير فى سلسلة الأعمال والمهن والوظائف فى كافة القطاعات الإنتاجية فى المجتمع المصرى، وراح التعليم يمنح الشهادات التعليمية المتعددة وتزايدت حالات الفقر والبطالة بين المتعلمين الذين يعانون من ثقافة تملكت مشاعرهم وذويهم تتمحور حول "وظيفة حكومية آمنة من أى مخاطر"، والكل ينتظر هذه الوظيفة ذات العائد القليل، وثقافة المجتمع حائرة بين وظيفة حكومية عائدها الشهرى لا يتجاوز المائتى جنيه، والعمل الحر المفيد الذى يمنح ربحاً يتجاوز هذا الدخل بكثير ولكنه يتطلب مهارات تتواءم مع سوق العمل الحر الذى لا يعترف سوى بجودة الأداء وتملك المعارف والمهارات. هذا وجهل الإنسان بهذه الأمور المجتمعية يعتبر من أهم أضلع مثلث الفقر فى العالم (إقبال الأمير السمالوطى، محمد عبد الحميد محمد، ٢٠٠٢)، ص٢٢٨). ولمقاومة هذا الفقر وثقافته المحيطة بالإنسان (ثقافة الفقر) لا مفر من تفعيل أدوار الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية للارتقاء بالتعليم باعتباره من أهم مفاتيح الحياة والنجاح فيها.

وهكذا فالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى مصر مطالبة اليوم بمواجهة الفقر والبطالة بين الشباب المتعلم، وإحدى مدخلات هذه المواجهة هو التصدى لمقاومة ثقافة الفقر التى تهيمن على تفكيرهم وذويهم، حيث لا توجد رؤية مستنيرة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عن التحولات والتطورات فى سوق العمل المصرى،ومن ثم فإن هذه التنظيمات المجتمعية يجب أن تتضافر جهودها فى التنمية المهنية الفعالة التى تكسب الفرد المعارف والمهارات المطلوبة للعمل مع هذه التكنولوجيا فى القطاعات الاقتصادية المستحدثة. وإلى جانب هذه التنمية المهنية فالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وكافة التنظيمات المجتمعية مطالبة اليوم بمواجهة حقيقية وصريحة من أجل التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع المصرى، فهؤلاء الأفراد محدودو الثقافة تجاه ما يحدث من تحولات فى سوق العمل من القطاع الحكومى إلى القطاع الخاص، والحاجة ماسة إلى تبادل الخبرات والأفكار بين هذه التنظيمات الاجتماعية المختلفة فى مجال تنمية ثقافة الفرد لإقناعه بالمستحدثات فى سوق العمل المصرى.

كما أن مظاهر التمدين التى طغت على كافة التجمعات السكانية تلزم المواطن أن يكون (شبه سباك)، و(شبه نجار)، و(شبه كهربائى) لعوزه واحتياجه اليومى لهذه المهارات، وإلا أصبح (فقيراً مهارياً) ومن ثم وجب على كافة التنظيمات المجتمعية من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وجمعيات أهلية تقديم برامج فى أعمال السباكة والنجارة والكهرباء وغيرها تكفى المرء لمزاولة أنشطتها فى بيئته.

والمفترض أن كافة الوسائط بالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية تعمل على تنشئة الفرد ثقافياً كعضو قوى بشرية منتجة يعى ويدرك كافة المعارف والمعلومات عن نوعيات الأعمال المتاحة فى مجتمعه، أى يمتلك الثقافة المهنية المتأثرة بظروف مجتمعه.

ومن ثم فإن جهود كافة التنظيمات المجتمعية يجب أن توجه نحو هدف تربوى محدد ينحصر فى التنشئة المهنية الصحيحة لأفراد الشباب المتعلم، فتكون المهمة هى مساعدة هؤلاء الشباب على تشرب قيم العمل الحر والانفتاح على كل ما هو جديد فى فرص العمل الإنتاجى، إلى جانب إدراك التنوع فى مجالات المهن المتاحة فى كافة القطاعات الاقتصادية فى المجتمع. ومن ثم يتعود الشباب المتعلم على تقبل التغيير وترك الوظيفة الحكومية الفقيرة والقدرة على الابتكار والتجديد فى خلال حياتهم المهنية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج- الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة البيئية بين الأفراد:

أصبحت الثقافة البيئية إحدى الجوانب الهامة فى التنمية الثقافية للمواطنين، فمشكلات التلوث البيئى فرضت على المهتمين بالتنمية الثقافية أدواراً ثقافية جديدة تزيد من وعى الإنسان بأمور بيئته والعمل على تقليل عوامل تلويثها (Thompson, 1997, p. 356).

وفى هذا المجال يجب أن تتكامل أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل تنمية معارف الأعضاء بهذه التنظيمات الاجتماعية فى مجال البيئة وخطورة مشكلات تلوثها، كما يجب أن تقوم هذه التنظيمات المجتمعية بأدوار تنويرية فى كافة المدن والقرى المصرية عن التلوث البيئى ومخاطره وكيفية مواجهته. فالثقافة البيئية تحتاج إلى توعية وإعلام حتى تصبح سلوكاً ممارساً على مستوى الأهالى وفى كافة المجتمعات المدنية والقروية. فالأمر جد وخطير ويتعلق بصحة الملايين من سكان مصر، ولا تغالى هذه الدراسة إذا ذكرت أننا على موعد مع كارثة بيئية إن لم تصبح إشكالية تنمية الثقافة البيئية موضع اهتمام متقدم للرأى العام ولكافة الصحف الحزبية ووسائل الإعلام القومية وأنشطة النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية. ولقد سبقت الدول المتقدمة غيرها من الدول واستحدثت قوانين خاصة وأعطت أجهزتها المجتمعية كافة الممارسات والحريات لتفعيل أدوارها فى نشر الثقافة البيئية والتصدى لمشكلات التلوث. ورغم أن سماء القاهرة الكبرى اعتادت منذ بضع سنين استقبال (السحابة السوداء) خلال شهر أكتوبر من كل عام، تظل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية وحتى الأحزاب السياسية فى منأى عن البحث والتحرى والمشاركة الحقيقية فى التصدى لهذه الظاهرة ولغيرها من قضايا التلوث البيئى التى تقابل قطاعات بشرية كبيرة فى المجتمع المصرى. ومن ثم تدعوا هذه الدراسة إلى إنشاء **هيئة قومية مستقلة لمقاومة التلوث البيئى فى مصر**، تنسق الجهود بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، للمحافظة على ما تبقى من البيئة الخالية من التلوث.

ويلاحظ على أنشطة الجمعيات الأهلية فى مصر انخفاض خدماتها الثقافية والتنويرية نتيجة ضعف قدرتها على احتراء المشاركة الشعبية وعدم وضوح فلسفة التنمية التى تتبناها وانخفاض مشاركة الشباب الأقل من (٤٠ سنة) فى الحياة العامة (عزة عبد العزيز سليمان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وآخرون، ٢٠٠١، ص٨)، وفى هذا المجال يجب على حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى وبقية الأحزاب السياسية إدراك مدى أهمية إيجاد نوع من الشراكة مع الجمعيات الأهلية لكى تقوم بدور مكمل لدور الحكومة فى مجال التثقيف البيئى، باعتبار أن الجمعيات الأهلية أقدر وأسرع على تنمية الثقافة البيئية بين أهالى المجتمعات المحلية من الأجهزة الحكومية التى يصعب عليها التغلغل فى هذه المجتمعات المحلية، وتستطيع الجمعيات الأهلية أن تكسب أفراد هذه المجتمعات الرغبة القوية والمشاعر الإنسانية الفياضة فى مواجهة ظواهر التلوث، وتقوى إرادة الناس فى أن يتوصلوا بأنفسهم إلى الطرق المثلى المؤدية لحل هذه المشكلات البيئية المؤدية إلى التلوث البيئى، ومن ثم يكون الجهد والفكر التطوعى والمشاعر الإنسانية وتبادل الأفكار والخبرات بين الأهالى هى جهود مكملة للأنشطة الحكومية فى مجال تنمية الثقافة البيئية.

والقناعة التى تراها الدراسة الحالية أنه لإنجاح أى خطط لتحسين البيئة لابد من الاعتماد على شراكة فعالة بين تنظيمات مجتمع الأمة، ومن بينها: الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل نشر الوعى البيئى لدى الجماهير والذى هو الشرط اللازم والكافى لتحسين أحوال البيئة، هذه الشراكة الفعالة تعنى بحث سبل التعاون وتبادل الرأى والأفكار والخبرات بين هذه التنظيمات المجتمعية للوصول إلى الهدف المشترك وهو حماية البيئة وصيانتها وتحسين أجوائها.

ولعل ما استعرضته الدراسة الحالية من خبرات معاصرة فى نشاط البيئة ومقاومة عوامل التلوث بها يؤدى إلى التوصية بتكامل الأنشطة التثقيفية التى تعمل على رفع مستوى الوعى البيئى بين المواطنين. وفى هذا المجال يمكن ترك مسئولية رصد وتحديد المشكلات التى تهدد صحة وسلامة البيئة فى المجتمعات المحلية للجمعيات الأهلية العاملة فى هذه المناطق، ثم يتم التنسيق والتعاون بين النقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية لتقديم الحلول لهذه المشكلات البيئية، وتستخدم الحكومة سلطتها لممارسة الضغط لوقف الأعمال المؤدية إلى التلوث البيئى، وتطبيق التشريعات البيئية بكل دقة مع تنفيذ العقوبات المرتبطة بهذه التشريعات فى مجال التلوث البيئى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وإذا لم توجه الجهود من خلال التنظيمات الاجتماعية والمهنية بالمجتمع المصرى مثل أجهزة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل توعية الناس، وتكوين الاتجاهات الإيجابية لديهم ودفعهم إلى حماية البيئة والحد من تلوثها، فستكون النتائج السلبية من غياب تنمية الثقافة البيئية وخيمة،وسوف تزداد معدلات التلوث البيئى والأمراض الناتجة عنه. ومن هنا فلا مفر من تضافر جهود كافة الكيانات بالمجتمع المصرى من أجل ترسيخ مفاهيم الثقافة البيئية وكيفية المحافظة على عناصرها ومكوناتها نظيفة، فالبشر فى مجتمع الأمة فى أمس الحاجة إلى التوعية بكيفية التعامل مع البيئة والحد من تلوثها.

ولعل تذكير المواطنين فى مصر ببعض الأحاديث النبوية الشريفة تجاه نظافة البيئة يفلح فى هذه التوعية المنشودة، فعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "اتقوا اللاعنين، قالوا: وما اللاعنان؟، قال: الذى يتخلى فى طريق الناس أو ظلهم" (رواه مسلم) (محيى الدين النووى، ١٩٨٩، ص ٣٥٣). وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى أن يُبال فى الماء الراكد، رواه مسلم (محيى الدين النووى، ١٩٨٩، ص٣٥٤). وعن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ قال: "إياكم والجلوس فى الطرقات، قالوا: يا رسول الله، ما لنا بدٌّ من مجالسنا، نتحدث فيها، قال رسول الله ﷺ : فإذا أبيتم إلا المجلس، فأعطوا الطريق حقه، قالوا: وما حقه؟ قال رسول الله ﷺ : غض البصر،وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر" (متفق عليه) محيى الدين النووى، ١٩٨٩، ص ٥٩). وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان" (محمد عبد الرؤوف المناوى، ١٩٨٥، ص٢٤١).

د – الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة السكانية بين الأفراد:

تتضمن التنمية الثقافية لأفراد المجتمع المصرى تنمية ثقافتهم نحو مخاطر التزايد السكانى ومشكلاته الآنية والمستقبلية من أجل زيادة وعى الجمهور وتعديل رؤيته لكى يصبح عضواً فعالاً فى مواجهة هذه المشكلة السكانية والتقليل من الإنجاب. وتولى كافة المنظمات المجتمعية العالمية والقومية والمحلية عناية كبيرة لمواجهة مخاطر المشكلة السكانية سواءً على مستوى الفرد أو المجتمع أوكليهما. وإذا تضافرت جهود الأحزاب السياسية مع النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة واندمجت أنشطتها وتكاملت

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فى مجال تنمية الثقافة السكانية فالنتيجة المتوقعة ستكون إيجابية فى خفض نسبة التزايد السكانى، فالنقابات المهنية والعمالية تضم فى عضويتها قرابة الـ (١٠ مليون مواطن)،وقدر عدد المتعاملين مع الجمعيات الأهلية فى مصر بحوالى (١٥ مليون مواطن) (أمانى قنديل، ٢٠٠٠، ص٢٠٩)، وهذه الملايين وغيرها من ملايين البشر المنتمين للأحزاب السياسية المصرية فى أمس الحاجة إلى تنمية ثقافاتهم السكانية.

وعند تعزيز الثقة بين حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية يمكن أن تندمج أنشطتها الثقافية فى مجال السكان وتتكامل وتقدم من خلال الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى الريف والحضر وتمول من كل هذه التنظيمات المجتمعية،ومن ثم يكتسب الفرد، خاصة المرأة، العديد من عناصر الثقافة السكانية التى تنمى الوعى فى مجال تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل والرضاعة الطبيعية وتغذية الطفل. فتنظيم الأسرة والتوعية بصحة الأطفال مسئولية مجتمعية وتحتاج إلى شراكة فعالة تتضمن تضافر الجهود والتعاون والتنسيق وتقوية أدوار كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع المصرى. ويجب أن يقوم القطاع الحكومى والنقابات المهنية والعمالية بتدعيم جهود الجمعيات الأهلية فى هذا المجال. فالمشكلة السكانية كانت وما تزال أم المشاكل التى تتصل بمشكلات المواد الغذائية وصيانة البيئة والبطالة وعجز الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والمواصلات وسواها. فالزيادة السكانية تؤدى إلى عدم الوفاء بحاجات السكان المتعاظمة واتساع حزام الفقر وتكاثر الأفراد المهمشين فى المجتمع، ومن ثم فمواجهة هذه المشكلة تستلزم تفعيل شراكة جميع أطراف مجتمع الأمة للتصدى لنتائجها الخطيرة فى المستقبل القريب.وتدعو الدراسة الحالية إلى دمج أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة فيما يخص الظاهرة السكانية وتعرف الآثار المترتبة على التفجر السكانى،وبحيث تؤدى هذه الأنشطة إلى تكوين اتجاهات سليمة نحو تنظيم الأسرة.

د- الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة الترويحية بين الأفراد:

تظهر الثقافة الترويحية كمطلب هام من متطلبات التنمية الثقافية لأفراد المجتمع المصرى، من أجل مواجهة طغيان المدنية وزيادة حدة التسابق بين الأفراد وغياب الابتسامة من وجوه البشر وزيادة الكآبة بين أفراد هذه الأمة وغياب الاطمئنان للغد. وهناك العديد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من الإسهامات الضرورية للأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى إطار نشر الثقافة الترويحية بين أعضائها وبقية أفراد المجتمع المصرى، فيمكن للشـــراكة المجتمعية الفعالة إقامة ندوات وحفلات ترفيهية، أقرب ما تكون مجانية فى الحدائق والمتنزهات العامة من أجل عودة الابتسامة والرضا بين الناس. ولعل المطلوب من أعضـــاء الأحـــزاب السياسية ومسئولى النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة، الاهتمام بإقامة حفلات ترفيهية مستمرة فى المناسبات الدينية والدنيوية تحبب أفـــراد المجتمع بعضهم فى بعض، ولعل الدعوة قائمة إلى تفعيل القول الكريم والمأثور عن الرســـول الكريم ﷺ "تبسمك فى وجه أخيك لك صدقة ، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقـة" (رواه الترمذى) (محمد عبد الرؤوف المناوى، ١٩٨٥، ص٢٩٧)، وما أحوج الأمة الآن إلى تشجيع عودة الابتسامة والمرح بين المواطنين. فالترويح عن النفس يعد أحد المحاور الرئيسـة فى تنمية الشخصية الاجتماعية وفى آثارها وتعاملها مع البيئة المحيطة بها،بما فيها القدرة علـى تأدية الواجبات فى العمل والتعامل مع الآخرين على أحسن وجه، ويساعد كل هذا علـــى الارتقاء بمستوى إنتاجية جميع أفراد المجتمع فى مصر.

وقد ذهبت الرؤى التى تمت مناقشتها فى هذه الدراسة التحليلية إلى استنتاج مؤداه أن تنمية الثقافة الترويحية بين أفراد المجتمع المصرى عملية لازمة وضرورية لارتباطها بتجديـــد الطاقة الإنسانية وتنشيط القدرات الخاصة للنهوض بالعمل والإنتاج فى جميع المهن وقطاعات الأعمال. فما أحوج المجتمع المصرى الآن إلى شراكة فعالة بين كافة تنظيماته الاجتماعيـــة والمهنية من أجل العمل على عودة الابتسامة والسعادة ودرجات من الرضا عن الذات وعن العمل وعن سائر الأنشطة المجتمعية.

ولقد سبق توضيح مدى أهمية التنمية فى مجال ثقافة الترويح عن النفس البشرية مـــن أجل الاستمتاع– فى حدود ما أقرته الشريعة الإسلامية السمحة– بمختلف جوانب الأنشطة الحياتية مثل الأنشطة الرياضية أثناء وقت الفراغ، والأنشطة الثقافيـــة فى مجـال القـــراءة والتثقيف وتنمية مواهب الفرد فى مختلف المناحى والأنشطة، والتعامل معها بنظرة متفائلة.

ومن المفترض أن تؤدى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيـــات الأهلية أدواراً فاعلة فى مجال تنمية الثقافة الترويحية بين أعضائها وســـائر أفـــراد المجتمـــع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصرى. ومن هذه الأدوار تدريب هؤلاء الأعضاء على كيفية استثمار أوقات فراغهم وبدائل هذا الاستثمار وبطرق ميسرة وبحيث يحس هؤلاء الأفراد برضا وفائدة من هذه الأنشطة المعروضة. ولعل تنوع أنشطة الترويح ما بين أنشطة رياضية ومسابقات ترفيهية فى مجال الأنشطة الفنية ورحلات مدعمة على مدار العام يفيد فى نشر ثقافة الترويح عن النفس بين أفراد المجتمع المصرى. وتكمن مشكلات تنظيم الرحلات إلى المناطق الأثرية المختلفة والى المعارض السنوية والمصايف صيفاً والأماكن الدافئة شتاءاً فى التكلفة المالية التى قد لا يتحملها أفراد المجتمع المصرى. ولو اتبعت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية التخطيط والتشاور وتبادل الآراء فيما بينها وبين المؤسسات الاقتصادية المختلفة لأمكن تنشيط السياحة الداخلية على مدار العام وعدم تركيزها فى أوقات محددة فى السنة وبكلفة تناسب دخول الأفراد فى المجتمع المصرى.

٢- نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع المصرى:

دار التساؤل الثانى لهذه الدراسة حول الإسهامات الضرورية للتنظيمات المجتمعية من أجل تدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع المصرى. ومن هذه التنظيمات المجتمعية التى تأمل الدراسة فى تحقيق الشراكة بينها من أجل دعم عوامل الالتزام لأفراد المجتمع المصرى هى الأحزاب السياسية بصفتها تنظيم اجتماعى يضم الملايين من أفراد المجتمع الواحد وتوجههم قيادة واحدة، والنقابات المهنية والعمالية بصفتها تنظيم اجتماعى داخل سلسلة من الأعمال والمهن فى سوق العمل يستهدف تحقيق مصالح أصحاب هذه الأعمال والمهن والحفاظ على هذه المصالح وتدعيمها، إلى جانب الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية التى تقوم على الفكر التطوعى فى سد احتياجات الناس فى مجتمع الأمة الواحدة الذى تحكمه روح الخير والتكافل.

وتعرض الدراسة فى صفحاتها التالية أهم النتائج التى تم التوصل إليها للإجابة عن هذا التساؤل الثانى حول الإسهامات الضرورية للتنظيمات الاجتماعية والمهنية المختارة فى هذه الدراسة وهى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل تدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع المصرى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ – الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الحرية المسئولة بين الأفراد

من أسمى القيم المجتمعية التى يسعى الإنسان إلى حيازتها الحرية وما تشتمل عليها من مبادئ وأحكام تحدد المسئولية والعمل والجزاء له ولغيره ضمن إطار من الحياة الكريمة.

والفاحص لعلاقة الأحزاب السياسية فى مصر، وعلى وجه الخصوص الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، بالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية يصل إلى فكرة– وقد تكون خاطئة– مؤداها أن الحكومة لا تثق فى التنظيمات الاجتماعية والمهنية المتواجدة معها فى مجتمع الأمة. ومن ثم راحت القوانين والتشريعات الحكومية التى تنظم أدوار هذه التنظيمات المجتمعية ترسى أسس "وصاية" تعطى للحكومة– من خلال جهاتها الإدارية المختصة– حق الرقابة والإشراف وحق تأمل الأدوار التى تقوم بها هذه التنظيمات المجتمعية، وأخيراً حق الدولة فى الحل والتصفية حين ترى أنها تخالف النظام العام أو تمس الأمن، وبالطبع أمن الحاكم قبل أن تمس الأمن القومى. والرأى هنا أن المجتمع المصرى فى أمس الحاجة حالياً– وأكثر من أى وقت مضى، وقبل فوات الأوان– للوصول إلى تفعيل شراكة تشتمل على تعزيز الثقة والتعاون وتأمل الأدوار وتوزيع الأنشطة، – فى جو تسوده حرية متلازمة بشعور عميق بالمسئولية بين الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل الوصول إلى إرساء أسس لمجتمع الأمة الديمقراطى، ولعل لجنة السياسات بالحزب الوطنى الديمقراطى تأخذ على عاتقها إرساء هذه الأسس فى تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل إيجاد الإنسان المصرى الملتزم، المسئول، والذى يدرك ما يعمله أو يفكر فيه والنتائج المترتبة على ذلك، وأن يكون قادراً على تحمل ما يترتب على تصرفاته من نتائج، وإن حدث هذا الأمر فيجب أن يكون على وجه السرعة، وقبل فوات الأوان، فالمخاطر الخارجية فى التدخل فى الشئون الداخلية واضحة وجلية، وتتأهب فى اقتناص أى فرصة تلوح لها، ولسوف تجد القوى الخارجية فرصتها فى التدخل لتخريب مجتمعنا فى غياب الحرية الحقيقية،ولسوف تفشل هذه القوى وتخفق فى أهدافها حين يوجد مشروع حضارى تتبناه كافة الأحزاب والقوى والجماعات داخل الوطن فى وجود حرية حقيقية للوطن وللمواطن.

ولعل المدخل الرئيسى فى تنمية جوانب الحرية مع الشعور بالمسئولية يكمن فى تنمية الوازع الدينى لدى الإنسان المصرى، فلو اهتمت التنظيمات الاجتماعية والمهنية مثل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية بتنمية القيم الأخلاقية لدى أعضائها، وبلغ الإنسان العلم بالدين، لأوتى جوانب الرشد والقدرة على ممارسة الحرية ومحاسبة نفسه على عمله. "تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ" (البقرة:١٣٤) ، "كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ" (المدثر:٣٨) ، "يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ" (آل عمران:٣٠)، "بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ" (القيامة:١٤).

وهكذا أُعطى الإنسان من خالقه سبحانه وتعالى الحرية فى أمور ترشيد نفسه مع المسئولية فى كافة أنشطة الحياة وأنظمة المجتمع وصولاً إلى الالتزام (فى أسمى معانيه) بما أمر الله به والبعد عما نهى عنه.

ومن ثم يكون أول ما يجب على الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية القيام به فى العمل على تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع المصرى هو مساعدة أعضاء هذه التنظيمات المجتمعية على تنمية الشعور بالمسئولية من خلال تقوية جوانب التكليفات الدينية، وكيفية محاسبة النفس على ضوء ما شرع الله سبحانه ومراقبته فى السر والعلن. فتعاليم الإسلام كلها بناء للمسئولية، والتزام بها "وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ" (الأعراف:١٧٢-١٧٣).

فلا بديل أمام هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية سوى التمسك بالقيم الدينية لتربية أبناء هذه الأمة على الالتزام وما يصاحبه من حرية فى حدود مسئوليات يربى عليها الفرد والجماعة والمجتمع. ومن ثم يجب تعويد أعضاء هذه التنظيمات المجتمعية وغيرهم من المواطنين على حرية التفكير، دون خوف، وأن يكون الفرد مظهره حقيقته فى التعبير عن رأى، أو صياغة فكر. فالحرية والمسئولية وجهان لعملة واحدة، فالإنسان حر لأنه مسئول،وهو لا يصح أن يكون مسئولاً إلا إذا كان حراً، فالمسئولية تتطلب الحرية، والحرية تستتبع المسئولية (على أحمد مدكور، ١٩٩٧، ص٢٣).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب العمل التعاونى بين الأفراد:

يتضمن الالتزام وآدابه دعوة إلى المشاركة والعمل التعاونى بين النـــاس، فـإذا مـا استطاعت التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع المصرى تنمية قيم المشاركة والتعاون بين الأفراد، فعندئذ يمكن المساهمة فى حل الكثير من المشكلات المجتمعية، هذا من ناحية، ومـن ناحية أخرى يضمن المجتمع عدم وجود ذرائع تبحث عنها دول خارجية طامعة فى الســطو على هذا المجتمع أو ذاك من أجل الهيمنة عليه وعلى مقدراته وثرواته، وجعله سوقا لمنتجاته.

وعند النظر إلى واقع علاقة التنظيمات المجتمعية مثل النقابـــات المهنيـــة والعماليـــة والجمعيات الأهلية بالحكومة نجد أن هذه العلاقة تأخذ شكل التعاون أحيانا والتوتر أحيانـــا أخرى (عزة عبد العزيز سليمان وآخرون، ٢٠٠١، ص١٢)، وهذه العلاقة يجب تطويرهـا لتظهر بنود الشراكة الفعالة فيما يتعلق بالخدمات التعليمية المقدمة من هـــذه التنظيمـــات المجتمعية.

وفى هذا المجال يجب أن تلعب تنظيمات مجتمع الأمـــة مثـــل الأحـــزاب السياســـية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية الأدوار التربوية المنشودة منها بحيث تمكـــن الفرد وتكسبه القدرة على أن يكون قادرا على المشاركة بإيجابية فى قضايا بلده، وأن يمتلك رؤى مستقبلية قادرة على التعاون والعمل مع الآخرين، لتحقيق الممكن والمتصور والمتكامل مع كل الرؤى العقلانية لتحقيق الارتقاء المستمر مع الآخرين.

وبناء على ذلك يجب تربية المواطن المصرى وإعداده منذ بداية حياته على نبذ الأنانية والبعد عن التمركز حول الذات، وحب المشاركة والتعاون مع الآخرين، وهنا يكون مـــن الضرورى تفعيل الشراكة بين كافة تنظيمات المجتمع المصرى من أجـــل كســـر الحواجـــز وتشجيع العمل التعاونى وممارسة المشاركة فى تنمية المجتمع. ومن الواجب تعلم حب التعاون مع الآخرين ومساعدة كل فرد فى أن يكون نافعا للآخرين، ولن يتأتى ذلك إلا إذا شـــعر أفراد المجتمع المصرى بأن كل فعل وكل سياسة فى حالة تناغم مع مصالح الناس، وأن فـرص العمل التعاونى متاحة للجميع، وأن باب المشاركة فى صنع القرار مكفولة أيضا للجميـــع، وأن المسئولية الجماعية والمسئولية الاجتماعية متلازمتان، فالجماعة ككل تحس بمســـئولياتها عن أفكارها وأفعالها، وأيضا الفرد يحس بمسئوليته الذاتية نحو الجماعة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وشراكة مجتمع الأمة فىمصر بكافة تنظيماته الاجتماعية والمهنية مطلوبة فى تنمية مشاعر المشاركة والعمل التعاونى، ويتأتى هذا الأمر من خلال الارتباط مع الجماعة التى ينتمى إليها الفرد صغيرة كانت أم كبيرة، ذلك الارتباط الذى يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف بأن تصاب بأى عامل أو ظروف يؤدى إلى إضعافها أو تفككها، فالإحساس بقيمة المشاركة والعمل التعاونى ينبع من خلال الإحساس بالمسئولية الاجتماعية والانفعال مع الجماعة والانفعال بها،وإدراك الذات من خلالها، والتوحد معها بحيث تصبح الجماعة داخل الفرد عقلياً ووجدانياً. ومن ثم ينمو الفرد نحو التشارك مع الآخرين فى الجماعة من أجل إنجاز الأعمال التى يمليها الاهتمام ويتطلبها الفهم، بما يساعد الجماعة فى إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها،والوصول إلى أهدافها، والمحافظة على تقدمها واستمرارها، وهذا كله يؤدى إلى المشاركة الإيجابية والتمسك بمعايير العمل التعاونى (على أحمد مدكور، ١٩٩٧، ص ص ٢٤-٢٥).

ج- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الانضباط بين الأفراد:

أفراد المجتمع المصرى بحاجة ماسة إلى من يرشدهم إلى قيم الانضباط فى العمل، وطرائق الانضباط الحالية- والمتمثلة فى التوقيع بالحضور والانصراف فى الأغلب الأعم- لا تسمن ولا تغنى من جوع، فإحدى المسئوليات الهامة للتربية المجتمعية الفعالة هى إيصال الفرد إلى مرحلة متقدمة من مراحل الانضباط، وهى مرحلة الانضباط الذاتى، حيث يتصرف المرء وفق اللوائح والقوانين المجتمعية لأسباب تنبع من داخله، وليس لأسباب مفروضة عليه من الآخرين. ولن يتأتى هذا الجانب من جوانب الانضباط إلا إذا تم تعزيز الثقة بين الفرد وموقع العمل الذى يعمل فيه وسادت روح الديمقراطية فى طرائق التعامل فى شتى مناحى الحياة، فجوهر الديمقراطية وهدفها النهائى هو تفعيل دور المواطن المنضبط، الذى يهتم بشئون حياته الفردية المباشرة مثلما يهتم بالقضايا المجتمعية العامة التى تعود وتنعكس على أمور حياته اليومية نفسها.

وينبغى الإشارة إلى أن طبيعة العصر فى هذا القرن الذى نحياه تميل إلى إشاعة الروح الديمقراطية فى كافة مناحى الحياة، وبقدر ما يعنى مجتمع الأمة بترسيخ هذه الروح الديمقراطية ومبادئها فى أركان تنظيماته وكياناته المختلفة، بقدر ما يرتقى هذا المجتمع ويتقدم. فلا سبيل أمام الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية عن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأخذ بالمبادئ الديمقراطية ومنح الحرية فى التعبير والرأى والحركة، أو على الأقل التدريب على هذه المهارات،وعلى تقبل النقد البناء وعن البعد عن التسلطية. فالتربية على حقوق الإنسان من الأهمية بمكان، لأن هذه التربية تعمل على توعية الإنسان بحقه،وشعوره بهذا الحق يدفعه إلى حمايته والدفاع عنه، ذلك لأن الوعى بحقوقه وحقوق الآخرين هو الكفيل بالتأثير على السلوك المنضبط، إذ من يتعرف على حقوقه يصبح أكثر حرصاً على احترام حقوق الآخر، وهذه مقدمة أساسية نحو السير بالمجتمع نحو الانضباط فى كافة أنشطته.

وفى هذا المجال نجد أن ما يهم رجال السياسة حالياً هو الالتزام فى مجال السياسة،وفى هذا الصدد يطالب الأفراد بالتصرف وفق القوانين السياسية المعمول بها فى المجتمع، ومع أهمية هذا الالتزام السياسى فى استقرار المجتمع، نجد أنه إذا أسئ فهم "إشكاليه الالتزام" فقد تؤدى إلى كبت الحرية السياسية لدى الأفراد، فالمسافة بين الالتزام والحرية ينبغى أن تراعى، حيث إنه من المفترض أننا نعد أعضاء المجتمع، وننمى كافة قدراتهم العقلية والانفعالية والاجتماعية وسمات الشخصية المختلفة بهدف الوصول إلى الشخصية الملتزمة فى كافة مناحيها وعلى الدوام وعبر الزمن.

وهذا التوازن المنشود بين "جوانب الالتزام" و "الحرية" هو المحك الحقيقى فى الحكم على مدى نجاح التنظيمات الاجتماعية والمهنية من عدمه، فإذا كنا نحرص على سلامة المجتمع ومراعاة نظمه وقواعده، فإن المجتمع لا يعدو أنه يتكون من مجموعة من الأفراد ينبغى ألا ندعى التضحية بحقوق بعضهم فى سبيل بقية المجموعة، أو العكس لأن هذا الإدعاء ما هو إلا أُطر نظرية فجة ليس من ورائها طائل، ويؤدى هذا التصرف إلى تشتيت فئات المجتمع إلى مجموعات متصارعة، بدلاً من التزامها نحو التوحد فى مجموعات تخدم كل منها الأخرى، وفى هذا إضعاف وتشتيت للمجتمع ولقواه البشرية المنتجة، وهدم لجوانب الالتزام فى المجتمع.

ويجب العمل أيضاً على إشعار أفراد المجتمع بقيم الحرية فى إطار الالتزام بالأعراف الاجتماعية السائدة فى المجتمع، ولا يدرى صاحب هذا البحث متى نبدأ فى تعويد أنفسنا على ممارسة قيم الحرية فى كافة مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى إطار من الالتزام نحو هذا الوطن وقيمه الأخلاقية الرائدة، ويصبح قادة العمل الاجتماعى بمثابة القدوة فى الإلتزام؟!.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ونتساءل هنا كيف يمكن لنا تحقيق هذه المعضلة القيمية بين الحرية والالتزام فى أجواء تربوية يسودها نظام قيمى قائم على الجبرية والقسرية، حيث لا تتاح للفرد فرص التعمق والنقد وإبراز القيم المختلفة بحرية ملتزمة بحدود ما تمليه القيم المجتمعية المتأصلة من العقائد السليمة، والأعراف النبيلة فقط، بدون توجيه أو ضغط يمنع التعبير عن مكنونات النفس ومعاييرها فى الحكم على الأشياء بموضوعية متجردة عن قيم المسايرة لما هو مطلوب، بل يكون الالتزام بالحقيقة المجردة.

د - الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الدقة فى عمل الأفراد:

يتطلب الأداء المهنى فى الوقت الحالى من أفراد القوى البشرية العاملة درجات عالية من الدقة فى العمل نظراً للتنافس الشديد فى سوق إنتاجى أصبح مفتوحاً للجميع. فأهم ما يميز هذا التنافس المحموم بين المجتمعات وإنتاجيتها درجات الدقة والإتقان فى مجالات العمل والإنتاجية.

والشراكة المجتمعية ضرورية الآن، وأكثر من أى وقت مضى، فى أن تسهم بفعاليات محددة من أجل تنمية جوانب الدقة فى عمل الأفراد، وأول هذه الإسهامات ضرورة توفير منظومة من الاتجاهات والتشجيع فى مجال إتقان العمل، تتبناها الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية، فالفرد لا يولد مزوداً بأى اتجاه إزاء أى موضوع خارجى، وإنما تتكون الاتجاهات نحو أى شئ فى الحياة نتيجة احتكام الفرد لمواقف خارجية متباينة تؤثر عليه بطريقة ما بحيث ينتهى الأمر إلى تكوين هذا الاتجاه أو ذاك. ومن ثم فإن تبنى التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع المصرى لاتجاهات نحو الدقة فى العمل والتشجيع المستمر عليه، والمحاسبة أيضاً والمساءلة عن غياب هذه الدقة تعد مداخل رئيسة نحو تنمية جوانب الدقة وجعلها تميز عمل المصريين.

أيضاً يلزم على الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية وكافة هياكل المجتمع المصرى أن تتبنى استراتيجية "تنمية عادات التنافس الحميد" بين الأفراد وبما يؤدى إلى تشجيع كل فرد فى العمل على أن يظهر أفكاره فى أحسن صورة، وهذا من شأنه أن يزيد من جوانب الدقة والإتقان فى عمل الأفراد. وفى تنمية عادات التنافس الحميد بين الأفراد ما يؤدى إلى انشغالهم بإظهار أفكارهم وإنجازاتهم فى أحسن صورة، وهذا من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شأنه أن يزيد من درجة إتقان العمل بينهم، بدلاً من تفشى بعض الأمراض الاجتماعية الـتى يعرفها الجميع ويدرك مخاطرها على مستقبل هذه الأمة، والتى حلت بجدارة محل إتقان العمل والاعتراف من الآخرين بهذا الإتقان، وهذه الجودة فى الإنتاجية.

ويتصل بتنمية جوانب الدقة فى عمل الأفراد تنمية الحساسية نحو تحقيق الدقة فى كـل شئ ابتداءً بالمحافظة على الدقة فى المواعيد وانتهاءً بدقة المعلومة والكلمة والتعليق وغيرهـا، ويقود هذا إلى الإنسان المتقن: فى عمله وفى تعامله مع الغير. وإذا سادت الدقة فى ممارسات مسئولى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهليـة والقطاعـات الخيرية، وأصبحت سمة مميزة للتعامل مع أفراد المجتمع، أمكن تنمية اتجاهات الدقة فى عمـل الأفراد، ومن ثم الإتقان فى العمل.

هـ- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الانتماء بين الأفراد:

المفترض أن المجتمع يعد أفراده وينمى فيهم جوانب الانتماء التى تضمن سلامه نظمـه وقواعده، والمجتمع لا يعدو أن يكون مجموعة من الأفراد ينبغى ألا ندعى التضحية بحقـوق بعضهم فى الحرية فى سبيل بقية المجموعة، فإن حدث ذلك سادت روح "عـدم الانتمـاء" وتشتت أفراد المجتمع إلى مجموعات متصارعة بدلاً من اتحادها فى مجموعات منتمية لمجتمعـها تخدم كل منها الأخرى، وفى هذا تشتيت للمجتمع وضعف للشعور بالانتماء إليه. وتبقـى جهود تنمية المجتمع المصرى وتطويره معطلة وعديمة الجدوى إذا لم يوجد الإنسان المنتمـى لوطنه، والواعى لدوره، والمدرك لمسئولياته، والمتحمس لقضايا مجتمعه،والذى يحتضن جهود التنمية وينميها، ذلك الإنسان المصرى المنتمى لوطنه هو محور الارتكاز وقـائد عمليـات التنمية (عبد السلام محمد الصباغ، ٢٠٠١، ص ١٤٣).

ومن أجل هذا المنطلق فإن تنظيمات المجتمع المصرى مطالبة بتنظيم المبادرات الإيجابية للمواطنين فى تحسين أحوال معيشتهم وتفهم مشكلاتهم وتطور التعامل الإنسانى معهم مـن أجل إيجاد روح الانتماء لدى المواطنين بما ينعكس إيجابياً على تطوير المجتمع المصرى وتقدمه. وتشير الخبرات المعاصرة أن غرس روح الانتماء فى المواطن عامل هام فى تحقيـق التنميـة المجتمعية، فالمواطن المنتمى لوطنه يسهم إيجابياً فى عملية التطوير والتنمية المسـتمرة الـتى تتجاوز التنمية الذاتية إلى مفهوم التنمية المجتمعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفى ضوء التحديات الكثيرة التى تواجه الأمة العربية عامة، ومصـــر علـــى وجـــه الخصوص، فإن شراكة فعالة مطلوبة من مجتمع الأمة ومن كافة تنظيماته الاجتماعية والمهنيـة فى تعزيز ثقة المواطنين بأنفسهم وفى قيمهم وفى أصالتهم عبر التاريخ، فتراث أمتنا تراث غنى فى قيمه وفضائله ومناهجه ومواقفه،وقد استمد مصدره من العقيدة الإسلامية الغراء، وهـو موجه إلى الإنسانية جمعاء،وهو تراث حى ويعين على الصمود ومواجهة النكبات،وهو تراث حى قابل للتطور والنماء ويدعو إلى الأصالة والمعاصرة، وحسن الاختيار والمفاضلة من أجل الإبداع والابتكار فى آن واحد.

كما أصبحت العولمة وتأثير الثورة التكنولوجية وتأثير قوة الاتصالات الهائلة من ناحية ونفوذ السطوة الإلكترونية من ناحية أخرى تشكل قوة طاردة مركزية تقتلع الإنسان مـــن جذوره وتخلخل النسيج الوطنى فى أى بلد، ولا بد من اتخاذ إجراء وقائى قادر على تثبيـــت الإنسان بتربته وبجذوره وببلده ومقاومة الخلل الموجود فى النسيج الاجتماعى الذى ســـببته العولمة، والمجتمع المصرى محتاج لتعميق الولاء والانتماء بين مواطنيه، فالوطنية حب مسئول، والإنسان إذا فقد الحب لبلده ولعشيرته ولأرضه سيفقد الحب لعائلته ولأصدقائه، والوطنيـــة التزام والالتزام مسئولية، وهى ليست رده إلى الماضى بل هى قاعدة انطلاق إلى المستقبل، هـــى اعتزاز مسئول بالنفس، هى اعتزاز بالخبرة الإنسانية الموجودة دون تعال على الغير، هى حـــب مسئول للوطن دون نسيان للبشرية فى أى مكان آخر، وهى معيـــار للانطـــلاق للمســـتقبل للتفاعل مع الحضارات الأخرى والدول الأخـــرى (وزارة التربيـــة والتعليـــم، ٢٠٠١، ص٢٧).

٣- نمط الشراكة المجتمعية وترشيد أوجه الإنفاق فى مجال التعليم المصرى:

دار التساؤل الثالث لهذه الدراسة حول الإسهامات الضرورية لتنظيمـــات المجتمـــع المصرى من أجل ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم. ومن بين هذه التنظيمـــات الاجتماعيـــة والمهنية التى تتكامل جهودها فى هذا المجال الأحزاب السياسية باعتبارها تنظيماً اجتماعيـــاً فعالاً وسط الجماهير وتتشكل منه الحكومات التى تسن القوانين والتشـــريعات فى تمويـــل التعليم وترشيد الإنفاقات فى مجاله، إلى جانب النقابات المهنية والعماليـــة الـــتى تضـــم فى عضويتها الملايين فى كافة المهن المتواجدة فى سوق العمالة، والجمعيات الأهلية المرجو تفعيـل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أدوارها وبشدة هذه الأيام لسد العجز فى الخدمات التعليمية نتيجة دخـــول اقتصاديـــات السوق إلى معظم بلدان العالم وما نتج عنها من تقلص الخدمات التعليمية الحكومية.

وتعرض الدراسة فى صفحاتها التالية أهم النتائج التى تم التوصل إليها للإجابة عن هذا التساؤل الرئيسى الثالث حول الإسهامات الضرورية للتنظيمـــات الاجتماعيـــة والمهنيـــة المختارة فى هذه الدراسة وهى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيـــات الأهلية والقطاعات الخيرية لترشيد الإنفاق فى مجال التعليم المصرى:

أ – الشراكة المجتمعية وتوفير المخصصات المالية للتعليم:

أضحى التعاون المجتمعى بين الجهود الحكومية والأهلية أحـــد المدخـــلات الرئيســـة لتمويل الإنفاق على التعليم وتحقيق أفضل عائد منه، وقد حرصت وزارة التربية والتعليم فى السنوات الأخيرة على تشجيع الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى تمويـــل العمليـــة التعليمية، فصدر القرار الوزارى رقم (٣٠ ف) بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٠ الذى نص علـــى التصريح للجمعيات الأهلية بإنشاء مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، والمـــدارس الصغيرة فى عقد شراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية بهدف تفعيل دور الجمعيات الأهليـــة فى تدعيم الخدمات التعليمية فى الأماكن الأكثر حرماناً، ومواجهـــة احتياجـــات البيئـــات المحرومة ثقافياً، إلى جانب دعم قدرات المجتمعات المحلية فى تعزيز الأنشطة التعليمية،وتـــأكيد هذه القدرات بالمشاركة الإيجابية فى العملية التعليمية (سليمان عبد ربـــه محمـــد، ٢٠٠٢، ص٢١٩).

وتطالب الدراسة الحالية بتفعيل الشراكة بين الجمعيات الأهلية والنقابـــات المهنيـــة والعمالية والقطاعات الخيرية فى دعم جهود المـــدارس الحكوميـــة القائمـــة فى جوانـــب الإصلاحات والترميمات والمساعدة فى توفير الأثاث والتجهيزات، وتمويل بعض الأنشـــطة المدرسية، كما يمكن للجمعيات الأهلية مساندة الجهود الحكومية فى العملية التعليمية عـــن طريق بناء أجنحة فى مدارس قائمة بالفعل إلى جانب المساهمة المادية فى ســـد احتياجـــات المدارس من المعامل والأجهزة والوسائل المعينة.

وإذا كان الواقع يتحدث عن عزوف بعض التنظيمات المجتمعية مثل الجمعيات الأهلية عن التعاون فى توفير مخصصات الإنفاق على التعليم بسبب قصور إمكانات هذه الجمعيـــات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وصعوبة الحصول على أراضى لبناء المدارس وغير ذلك من الأسباب فإن تفعيل الشراكة بين هذه الجمعيات الأهلية والحكومة من خلال مسألة تملك أسهم محددة فى المدارس الحكومية، وإسناد إدارة بعض المؤسسات التعليمية الحكومية إلى هذه الجمعيات الأهلية فى المجتمعات المحلية التى تقع فى نطاقها هذه المدارس تعتبر مداخل جيدة لتفعيل التعاون المجتمعى فى الإنفاق على التعليم وترشيده. فالعلاقات التنسيقية بين الحكومة والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية يجب أن تأخذ (المنحى الامتدادى)، بحيث توفر الحكومة المبانى المدرسية مثلاً وتتدخل النقابات المهنية والعمالية من أجل توفير مستلزمات التدريس وأجهزتها التكنولوجية، وتدخل الهيئات الأهلية والقطاعات الخيرية لتعلو بهذه الأشياء وتحسن الخدمات التعليمية والإدارية بالمدارس.

وفى ضوء ضعف المشاركة من الجمعيات الأهلية وأصحاب المصانع والمؤسسات والشركات الخاصة فى تحمل بعض أعباء تمويل التعليم فى مصر، وفى ضوء إنصراف أولياء الأمور وأبنائهم إلى الدروس الخصوصية، قد يكون فى فرض الضرائب، خاصة فرض الضرائب العقارية على الأملاك والعقارات مدخلاً جيداً فى توفير دعم إضافى لتمويل التعليم فى محافظات مصر، ويمكن أن تفرض هذه الضرائب مباشرة من خلال أجهزة الحكم المحلى (الأحياء) وتدعم بها مدارس الحى نفسه، وقد تسمى بضرائب القيمة المضافة لتحسين التعليم فى هذا الحى أو ذاك، بدلاً من الاتجاه السائد حالياً بفرض ضريبة (نظافة الأحياء) على تلاميذ المدارس وإجبار الإدارات التعليمية على تحصيلها من التلاميذ فى جميع المدارس حتى من هؤلاء التلاميذ الذين لم يستطيعوا تسديد الرسوم الدراسية المقررة.

وهذا ما يحدث فى الصين- كما أورده (بارى) (Bary, 2001, p. 10) حيث تفرض العديد من الحكومات المحلية ضرائب إضافية على أرباح الشركات والمصانع وملاك العقارات لتدعيم برامج التعليم بهذه المحليات، وتساهم النقابات المهنية والعمالية فى تحصيل هذه الضرائب من مؤسساتها الإنتاجية التابعة لها لتدعيم تمويل التعليم بها. ومن خلال هذه الضرائب تدعم الكفاءة الداخلية لمدارس التعليم ، ويدعم الأطفال الفقراء بها، كما يلزم أن تسهم البورصة والشركات الاستثمارية بها فى دعم تمويل التعليم فى مصر من خلال خصم نسبة من المكاسب المتحصلة من بيع وشراء الأسهم والسندات بها. ويمكن أن تتدخل البنوك بخصم نسبة من أرباح شهادات إيداع الأفراد، ومن جوائز شهادات الاستثمار، وجوائز

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شهادات المليونير التى استحدثت أخيراً، ومن عوائد الودائع بالنقد المحلى والأجنبى ومن أرباح حسابات الأفراد بالبنوك ومن كافة أرباح الأوراق المالية والتى تدر ربحاً منتظماً من البنوك فى توفير بعض المخصصات لتدعيم مصاريف التعليم فى مصر.

أيضاً شركات الصرافة وشركات التأمين والشركات الخاصة فى مجال الاتصالات وشركات الإعلانات يجب أن تعرف مسألة المساهمة فى تمويل التعليم من خلال خصم نسبة من مكاسبها نتيجة بيع خدماتها للجمهور، وتخصيص هذه النسبة التى تم خصمها بالكامل لتدعيم الانفاقات التعليمية.

وقد طالب (Noguera, 1998, p. 11) بديمقراطية القاعدة فى حكم المدارس العامة فى المجتمع الأمريكى، وهذه الدعوة صالحة أيضاً لمجتمعنا المصرى فى تفعيل الشراكة المجتمعية فى توفير المخصصات المالية للتعليم، فالآباء يمكنهم المساهمة فى تمويل تعليم أبنائهم حين تتوفر شروط المشاركة، وحين يحدث ذلك يتجاوب أولياء الأمور ويتصدون لتحمل المسئولية فى هذا التمويل، فمجتمع الأمة الناضج يتيح لأفراده حرية المبادرات فليس من الممكن أن يعتمد المجتمع فى حركته الاقتصادية على آليات الخصخصة واقتصاديات السوق الحرة فى إطار التنافس، بينما يجمد هذا الأمر فى حركته الاجتماعية ومن ضمنها حركته التعليمية.

وتنوه الدراسة الحالية بأهمية الشراكة المجتمعية فى توجيه المخصصات المالية فى مجال التغذية المدرسية، حيث تقترح هذه الدراسة وضع أولويات للفئات المستفيدة من الطلاب من مشروع التغذية المدرسية بحيث يكون هؤلاء الطلاب من بين أولئك الذين تنطبق عليهم معايير الحرمان بالمحافظات وبالأحياء الفقيرة، وتقدم التغذية المدرسية لهؤلاء الطلاب فى هيئة دعم مالى، أى يعطى المال مباشرة إلى هؤلاء الطلاب الفقراء لكى يتمكنوا من شراء هذه الخدمة المدرسية بأنفسهم، ويمكن تقديم هذا المال على هيئة (سندات تغذية) تمنح للطلاب الفقراء، ومن خلالها يمتلك الطلاب حرية الاختيار فى شراء ما يحتاجونه فعلاً من أنواع التغذية من أماكن عامة تتعاقد معها وزارة التربية والتعليم لتقديم هذه الخدمات المدرسية فى مقابل أن تسترد هذه الأماكن المال المدون فى هذه السندات من المناطق والإدارات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التعليمية الواقعة فى نطاقها، وتحدد الجمعيات الأهلية المتواجدة بالأحياء أسماء الذين يستحقون هذه السندات الخاصة بالتغذية المدرسية.

ب- الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال التمويل الذاتي للمدارس:

الشراكة المجتمعية فى هذا السياق مفهوم ينهض على أساس مشاركة المجتمع بكافة أفراده وتنظيماته فى إدارة التمويل بالمدارس، فالمؤسسة التعليمية، ينظر إليها، فى ضوء هذا الفكر، على أنها شركة بين أفراد البيئة المدرسية من ناحية، وبين الطلاب وأولياء أمورهم وأحزابهم السياسية ونقاباتهم المهنية وجمعياتهم الأهلية التى ينتمون إليها أو إلى بعض منها من ناحية ثانية. وإذا حدثت هذه الشراكة المجتمعية وشاركت فى إدارة التمويل بالمدارس ساد مفهوم الشفافية فى العمل التربوى، وأصبحت مسئولياته جماعية: إدارة وتنظيماً وإنفاقاً للميزانيات المخصصة لهذه المدارس، وإذا ساد هذه المفهوم أيضاً فى إدارة التمويل بالمدارس من خلال شراكة مجتمعية أطرافها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وغيرها من الكيانات المتواجدة فى المجتمع المصرى يمكن تحقيق الرؤية المستقبلية للوزارة باتجاه ترشيد الإنفاق وتجويد العائد من التعليم فى مصر.

وكما يمكن تفعيل المخصصات المالية للتعليم فى مصر من خلال نقل صنع قرار صرف الأموال المخصصة لكل مدرسة إلى مجلس الآباء والمعلمين والذى يرأسه مدير المدرسة ويشترك فى عضويته المعلمين وأولياء الأمور بهذه المدرسة إلى جانب اشتراك أعضاء من الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم وبقية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والنقابات الخيرية بالمجتمع المحلى فى هذا المجلس، إضافة إلى استطلاع آراء أولياء الأمور فى أوجه الصرف. ويسود مبدأ المساءلة بخصوص استخدام مخصصات التمويل الحكومى للمدارس. وحينئذ تستطيع المدارس اتخاذ قرارات أكثر كفاءة فيما يتعلق بكيفية إنفاق الأموال المخصصة لها، حيث تستطيع هذه المدارس تحديد احتياجاتها الفعلية والأولويات الملحة بصورة أفضل من السلطات التعليمية الأعلى. وفى هذا الأمر إحداث لفعالية صرف المخصصات المالية للتعليم وترشيد للنفقات التعليمية فى هذا المجال، حيث ينظر إلى المدرسة كوحدة متكاملة فى الأداء والتمويل وطلب زيادة الإنفاق والمساءلة، وهذا من شأنه أن يقود إلى كفاءة أفضل فى استخدام المخصصات المالية وتحسين الجودة التعليمية وإحداث التطوير المنشود، وفوق كل هذا تحقيق العدالة فى توزيع التمويل الحكومى على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المدارس المختلفة، ففى مدرسة مكتظة الفصول (٦٠ تلميذاً) فى الفصل، وتعمل فترتين فى اليوم الواحد، يكون أجدى لها توظيف الدعم الحكومى المخصص لتطوير التعليم بها فى بناء فصول إضافية وتوفير مقاعد بها عن السعى لتوفير أجهزة الكمبيوتر والتليفونات وشبكة الكهرباء اللازمة لتشغيل الحكومة الإلكترونية على مستوى كل مدرسة لإدارة الوقت والتفاوض وإدارة الخلاف والتوتر والتقنية المعلوماتية، وقد أقرت الوزارة بأن حوالى (٢٠%) من مدارسها تعمل فى نظام تعدد الفترات الدراسية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١، ص٥٩)، ومن ثم تستطيع الشراكة المجتمعية التبصر فى الأمر وتحديد الأولويات والتنسيق بين ما هو ممكن وما هو مأمول من جوانب التطوير التعليمى.

ويدعم هذا الاقتراح القرار الوزارى رقم (٢٠٠) بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٤ بتفويض السادة المحافظين كلٌ فى دائرة اختصاصه فى مباشرة اختصاص الهيئة العامة للأبنية التعليمية بشأن إجراء الصيانة الضرورية للمبانى التعليمية والإشراف عليها، على أن يتم الصرف من الاعتمادات المالية بالموازنة العامة للدولة (نفقات جارية) (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١، ص ص ١٦٨-١٦٩)، ويتبقى إعطاء الصلاحيات إلى المدارس نفسها فى كيفية إنفاق المخصصات المالية لها،وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم هذه الخطوة فى قرارها الوزارى رقم (٢٨٧) بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٥ بخصوص (المدرسة المصرية الدولية للغات) بالمجمع التعليمى بالإسماعيلية ومهام مجلس إدارة المدرسة بها ومنها إعداد اللائحة الداخلية للمدرسة، ويمكن أن يسرى هذا التوجه على المدارس الأخرى، وفى هذا تفعيل للشراكة المجتمعية فى إدارة المدارس والإشراف على أوجه الإنفاق فى أنشطتها التربوية والتعليمية بها، وتوجيه مخصصاتها المالية لما هو أجدى وأكثر نفعية فى شئون التربية والتعليم لأبناء هذه الأمة.

وقد أوضح (هاس) (Hass, 2000, p. 2) أن توزيع المصادر المالية الحكومية على المدارس فى ضوء أعداد الطلاب بكل مدرسة يحقق العدل ويدعم المدارس وتظهر الاحتياجات التمويلية لتعويض ما قد ينقص، ويسمح للمناطق المحلية بفرض الضرائب لإكمال التمويل، ويشجع الشراكة المجتمعية فى توفير ما ينقص من المخصصات المالية لتجويد التعليم بالمدارس.

ويرى (هاردير) (Harder, 2001, p. 4) أن تنفيذ هذه المقترحات يتطلب بالضرورة تطوير المهارات الإدارية والمحاسبية لدى مدراء المدارس مثل تطوير مهارات إدارة الأعمال وتحديد الدخول والنفقات المدرسية،ومهارات التوفير والاستثمار الأمثل فى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ميزانيات المدارس،وفوائد ومعوقات القروض وما هو متاح منها لحل مشكلات تمويلية طارئة،ومهارات التحفيز وتأثيره على الإنتاجية التعليمية من أجل المساعدة فى اتخاذ قرارات رشيدة نحو إنفاق الميزانيات المدرسية فى المجالات الأكثر ارتباطاً بالأهداف المحددة لهذه المدارس.

وإذا أعطيت المدرسة المسئولية والمحاسبة بدرجة أكبر، ومنحت صلاحيات التصرف فى المخصصات المالية لها، وساد نظام الشراكة المجتمعية فى تحديد أوجه الصرف، يمكن على الأقل ربط الحوافز والمكافآت الشهرية للمعلمين بمقدار الإنجاز التعليمى الذى يحققونه لتلاميذهم، فكلما زادت المعارف والمهارات التى اكتسبها الطلاب، تزيد الحوافز والمكافآت المقدمة للمعلمين، والتى يتم ربطها سلفاً بميزانيات المدارس، ويشرف على منحها لهؤلاء المعلمين لجان شراكة من أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم والأحزاب السياسية المتواجدة بهذه المجتمعات المحلية وأفراد من النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومن مشاهير مجتمع الأمة فى هذه المناطق.

ج- الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال تشريع أداء الجودة بين المدارس:

يرتكز مبدأ الإنفاق على التعليم فى ضوء أداء الجودة على منح أولياء أمور الطلاب سندات دعم تعليمية لتدعيم مصاريف التعليم لأولادهم بدلاً من توفير الحكومات لمدارس لتعليم هؤلاء الطلاب، وتتبارى المدارس فى تقديم تعليم جيد لاجتذاب العدد الأكبر من هؤلاء الطلاب ومن ثم الحصول على أموالهم المتضمنة فى السندات التعليمية الممنوحة لهم من حكوماتهم، أى تزيد حدة التنافس بين المدارس من أجل تحسين جودة التعليم وتقليل النفقات التعليمية، أو على الأقل ترشيد واضح لهذه النفقات فى مجال التعليم.

ويقوم هذا التشريع فى مجال التعليم على تعاون كافة التنظيمات المجتمعية فى مسألة الإنفاق على التعليم، حيث تقدم الحكومة دعماً مالياً محدداً لكل تلميذ، وتستنهض مساهمات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية للتضامن مع المدارس من أجل زيادة فعالية العملية التعليمية بهذه المدارس وإحداث تحسين مستمر وصولاً إلى تحقيق الجودة فى التعليم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتشير التقارير الصحفية الأخيرة إلى أن الحكومة المصرية تأمل فى فتح باب الشواكة مع الجهود الأهلية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الخيرية وبقية كيانات المجتمع المصرى من أجل توفير (٤٠ مليار جنيه) خلال السنوات العشر القادمة لاستثمارها فى مجال التعليم من خلال إقامة (مدارس تعاونية ذى جودة فى مجال التعليم) يلتحق التلميذ بها نظير حصة سهمية مقدارها(٤ آلاف جنيه)، ويمكن استرداد هذا المبلغ فى أى وقت عند ترك التلميذ للمدرسة، وبدأت هذه التجربة بالإسكندرية منذ بداية ٢٠٠١م وتم تطبيقها فى (٣٠ مدرسة) (جريدة الجمهورية يوم ٢٠٠٢/٥/١٠، ص١، ص١٣).

وفى مجال الإنفاق الأسرى على التعليم فى مصر وتجويد مستواه بين أبناء هذه الأسر- على الأقل فى درجات التحصيل الدراسى فى الامتحانات المدرسية- يشير تقرير التنمية البشرية الذى أعده معهد التخطيط القومى عن عام ١٩٩٨ إلى أن متوسط الإنفاق الأسرى على تلميذ التعليم العام وصل (٥٦١ جنيها)، وأن أكبر بند من بنود الإنفاق الأسرى سواء فى الريف أو الحضر يتم على الدروس الخصوصية (معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٠، ص ٨٩)، ومن الممكن أن تلعب الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية دورا كبيرا فى حل مشكلة الدروس الخصوصية وذلك بعمل مجموعات تقوية بكل جمعية أهلية، ويتم اختيار معلمين أكفاء للعمل بها مقابل أجر رمزى (عبد السلام محمد الصباغ، ٢٠٠١، ص١٥٦). ويحتاج هذا الأمر إلى شراكة مجتمعية لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية، والمداخل التربوية لمواجهة هذه الظاهرة المجتمعية تنحصر فى تجويد التعليم بالمدارس، سواء الحكومية منها أو الخاصة.

وقد قدمت دراسة (نبيل عبد الخالق متولى، ٢٠٠١، ص١٠٥) تفسيرا لضعف الشراكة المجتمعية فى مسألة الإنفاق على التعليم من حيث كونه يأتى مصاحبا لتنامى ظاهرة الدروس الخصوصية فى المجتمع المصرى، حيث يسود الاعتقاد لدى الكثير من الأسر المصرية، بأنها تنوب عن الحكومة فى دفع جزء من مصروفات التعليم، ومن ثم فليس هناك مجال لأى شراكة أخرى تضاف إلى أعباء الأسرة المصرية، خاصة أن قيمة الجنيه المصرى فى انخفاض، وغلاء المعيشة فى تصاعد مستمر، وما أصبح شائعا كما يراه (سعيد إسماعيل على، ١٩٩٩، ص٢٣٤) هو تلقى معظم الطلاب للدروس الخصوصية، ويتم ذلك من أول العام

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدراسى؛ وربما من العطلة الصيفية، وكذلك فى كل المواد إلى حد كبير، والأسباب هنا كثيرة ومتداخلة، ويأتى فى مقدمة هذه الأسباب غياب الجودة فى التعليم المدرسى.

وهكذا أصبحت نفقات الدروس الخصوصية والتى وصلت إلى حوالى (١٠ مليارات جنيه) فى العام الدراسى الواحد من ضمن النفقات غير المباشرة، والتى تمثل جانبا هاما فى الإنفاق على التعليم، وتشير التحليلات الصحفية والندوات الإعلامية إلى ارتفاع تكلفتها على الأسرة ومدى ما تعانيه الأسرة المصرية من أزمات نقدية نتيجة محاولتها تدبير نفقات الدروس الخصوصية. والملبس المدرسى تعرض للتغيير والتبديل فى ضوء تمايز مدارس التعليم فى مصر، فلكل نمط من أنماط التعليم (الحكومى، والخاص، واللغات، والتجريبى) زى مدرسى يتباهى به وكأنه رمز للجودة فى التعليم، ويتم تبديله وتغييره كل عام مما أضاف أعباء مالية جديدة على الأسر فى المجتمع المصرى، كما فشلت المجموعات الدراسية التى شجعتها وزارة التربية والتعليم لتكون البديل الشرعى للدروس الخصوصية من أجل رفع درجات الجودة فى التعليم، وترجع بعض أسباب هذا الفشل إلى نسب توزيع حصيلة هذه المجموعات الدراسية على العاملين عليها من المعلمين والإداريين والعمال والنسب المخصصة من عوائدها لحساب الصناديق التعليمية فى ضوء القرار الوزارى رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٩٩م.

كما أن نفقات شراء الكتب الخارجية لتحسين وتجويد التعليم تمثل عبئا ماليا على الأسر المصرية نظرا لتعدد مسميات هذه الكتب فى المقرر الواحد بالتعليم ، إضافة إلى ظهور أسماء براقة ومتغيرة من هذه الكتب الخارجية على مدار العام الدراسى مثل كراسة الأوائل والمراجعة النهائية، ومراجعة ليلة الامتحان، والتوقعات المرئية، وكيف تتفوق فى الامتحان، حتى الصحافة دخلت هذا الميدان بإصدارها جريدة التفوق، ثم دخلت التجارة الإلكترونية إلى جميع مراحل التعليم، فأصبح مطروحا فى الأسواق الدروس التعليمية التى تبثها القنوات الفضائية التعليمية المتعددة (قناة التعليم الابتدائى، وقناة التعليم الإعدادى، وقناة التعليم الثانوى،وقناة التعليم العالى) والتى بدأ بثها منذ نوفمبر ١٩٩٨، إضافة إلى كلفة الأقراص (المضغوطة) (CD- ROM) والتى تخزن الدروس التعليمية بالصورة والصوت. وأصبحت قضية الأسر المصرية تتمحور حول كيفية توفير الوقت والتمويل اللازم لكى يستفيد الأبناء من هذه الخدمات التعليمية ذى الجودة العالية على مدار العام الدراسى، فساعات الإرسال تتراوح ما بين (١٢-١٨) ساعة يوميا لكل قناة فضائية، إضافة إلى الدروس التعليمية على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القناتين الثانية والثالثة والقنوات المحلية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١، ص ص ١٣٤-١٣٧).

وفى واقع الأمر فإن توفير المخصصات المالية للتعليم ومواجهة صعوباته تحتم تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية لتصبح أدوات فاعلة لتقوية مجتمع الأمة فى مصر، ويتم ذلك من خلال أن تعمل كل جمعية أهلية وكل نقابة مهنية وعمالية على إنشاء صندوق لتلقى أموال الزكاة والهبات من أهل الخير، على أن يخصص دخل هذا الصندوق لتمويل بناء المدارس لأبناء الفقراء واليتامى ولأبناء الحى تخفيفا من كثافة الفصول بالمدارس الأميرية. وأن تنظم هذه الكيانات المجتمعية مع الجهات التعليمية الرسمية ولجان الأحزاب السياسية الحاكمة فرص عمل بهذه المدارس لخريجى كليات التربية حديثى التخرج والمنتظرين لوظائف التدريس بالوزارة، وأن تحرص وزارة التربية والتعليم على إيجاد قنوات شراكة مع الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى بناء مدارس جديدة مملوكة لوحدات الحكم المحلى التى تقع الجمعيات الأهلية فى نطاقها الجغرافى، ويحشد الرأى العام الشعبى لتمويل بناء هذه المداس وتوفير المتطلبات الأساسية بها. ولعل القانون الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية الذى صدر بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١م يمهد لقنوات اتصال فعالة بين الجمعيات الأهلية وبين غيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية،ويوجد شراكة سواء فى تبادل المشورة أو فى تملك حصص فى المبانى المدرسية لكى نصل إلى الشراكة المجتمعية الحقيقية فى مواجهة مشكلات تمويل التعليم وترشيد الإنفاقات التعليمية وتحقيق الجودة بين المدارس.

د - الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال خصخصة بعض الخدمات التربوية:

تقوم بعض أفكار "ترشيد الإنفاق" فى مجال التعليم على زيادة أعداد المدارس الخاصة مع تقليل أعداد المدارس الحكومية، ثم التمهيد لنقل ملكية المؤسسات التعليمية إلى القطاع الخاص، وتستخدم عدة إجراءات فى نقل الخدمات التعليمية إلى القطاع الخاص، حيث تحرص الحكومات على منح سندات دعم تعليمية لأولئك الطلاب غير القادرين على دفع مصاريف التعليم، ولو تم تطبيق نظام السندات التعليمية فى مصر، يحتاج هذا الأمر إلمام أولياء الأمور بحزمة من البيانات الهامة لمعرفة الخيارات المتاحة أمامهم مثل سمات المدارس الموجودة فى المنطقة التى يسكنون فيها، والمقررات والبرامج الدراسية المقدمة،ومعلومات عن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعلمين والإداريين ومؤهلاتهم وخبراتهم المهنية، إلى جانب معرفة طبيعة الخدمات التعليمية المقدمة فى هذه المدارس. وإذا رغب ولى الأمر فى إلحاق ابنه فى إحدى المدارس البعيدة عن مسكنه فيظهر بند المواصلات، وهل السند التعليمى سوف يتكفل به؟، وهل سوف يخصص بند مستقل فى هذا السند التعليمى للمواصلات يدفع فقط لتدعيم تمويل هذا البند؟.

وبعد سنوات من الدعوة إلى خصخصة المدارس العامة ظهر اتجاه خصخصة بعض الخدمات التعليمية، فبدلا من تشجيع أولياء الأمور من خلال منحهم سندات تعليمية، ومن ثم يصبحون كمستهلكى تعليم، يجب تشجيع هؤلاء على أن يصبحوا صانعى قرارات من خلال جهود مشتركة لمصلحة المدارس العامة (Noguera, 1998, p. 12) مثل إعادة هيكلة المدرسة، والتحرك نحو منهج أكثر تكاملا، وتطوير المبنى المدرسى، والخدمات الاجتماعية المطلوبة فى المدرسة، هذه الجهود الإصلاحية لا تحتاج خبراء، إنما تحتاج جهود الآباء والمعلمين ومدراء المدارس وكيانات مجتمع الأمة المصرى، كما دعت اليونسكو (جاك هالاك، ٢٠٠٠، ص١٦) إلى حماية المصلحة العامة للمجتمعات، فالجودة فى التعليم الخلص تتعرض للخطر، والهوايات القومية تتدهور، وما يحتاجه العالم اليوم هو التوازن، وأن يكون دور الدولة فى التعليم محوريا.

وبناء عليه يمكن خصخصة بعض الخدمات التعليمية فى قطاع التعليم فى مصر، عن طريق ترك فرصة توفير المنشآت والتجهيزات والمعدات فى مجال تكنولوجيا التعليم وصيانتها الدورية إلى القطاع الخاص نظير التعاقد معه مقابل كلفة نقدية محددة، وتتحمل النقابات المهنية والعمالية كلفة تدريبات العاملين بمجال التعليم لاستيعاب هذه المهارات، وبما يؤدى إلى تحسين عملية التعليم فى مدارسنا.

ويمكن الاستفادة من الأفكار حول الإعلانات التجارية التليفزيونية فى فصول الدراسة وفى غيرها من ملحقات المبنى المدرسى لتوفير المخصصات المالية للتعليم عن طريق الإعلان عن الكتب والتمارين الامتحانية والتوقعات المرئية التى تباع ويعلن عنها بالتليفزيون والمعلبات والمياه الغازية والأدوات المدرسية وملابس الزى المدرسى وكذا الإعلان عن الحاسبات الآلية وشركات صيانتها وغيره مما يهم الطلاب التعرف عليه والانتفاع به. ويتم هذا فى مقابل مردود مالى مرتفع يسخر لتطوير وخدمة البيئة المدرسية ذاتها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولا يبدو هذا الاقتراح غريبا لأن وزارة التربية والتعليم تتحدث فى دوراتها التدريبية لمدراء المدارس والإدارات التعليمية عن أهمية المدرسة المنتجة ومدى حرص الوزارة على تحويل المدارس إلى وحدات إنتاجية مدرة للدخل. وأن هناك العديد من المشروعات التى يمكن أن تندرج تحت هذا التوجه، فمن الممكن أن تنشئ المدرسة بالتعاون مع التنظيمات الاجتماعية والمهنية بالمجتمع المصرى متجرا صغيرا، أو مقهى للإنترنت، أو مركزا للتدريب على الكمبيوتر، أو التدريب على فنون التطريز والتفصيل والخياطة، أو تقوم بإنتاج بعض المصنوعات الجلدية أو الخشبية أو الورقية، كما يمكن الاتفاق مع مصانع الأغذية لتغليف وتعليب منتجاته، أو تبرم اتفاقا مع أحد المصانع فى بيئتها لتزويده بحاجاته من الدوائر الكهربية البسيطة (وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٢م). ومن ثم يرتبط مشروع الإعلانات التجارية داخل هذه الوحدات الإنتاجية ومع سياق البيئة المدرسية وحاجاتها.

وهكذا يمكن أن تخصص كل مدرسة غرفة يتاح فيها الإعلان (بمردود مالى مرتفع) عن الإنترنت والكمبيوتر وأقمشة التفصيل وأدوات التفصيل والحياكة، والمربات والمخللات والعصائر والألبان والمصنوعات الجلدية والخشبية والأوراق وغيرها. ويمكن لأى مدرسة أن تتفق مع الشركات العاملة فى مجال الإعلانات أو مع النقابات المختصة لإدارة هذا المشروع.

ومن المهم فى ذلك كله أن يرتبط أى إعلان فى هذا السياق ببيئة المدرسة واحتياجات الطلاب الجسمية والفكرية،وبالضرورة يحرم الإعلان عن أى سلعة ليست البيئة المحلية فى حاجة إليها،ويمنع أى إعلان تجارى عن سلعة أو فكرة تتنافى مع القيم المجتمعية والسلوك الدينى فى التنشئة الاجتماعية.

ويمكن التفكير فى خصخصة بعض الخدمات التعليمية الأخرى فى مجال صيانة الأبنية المدرسية ومتابعتها بصفة دورية للحفاظ على جودتها أطول فترة ممكنة، فيترك لأطراف الشراكة المجتمعية وكيانات المجتمع المصرى مهام صيانة السباكة والكهرباء والنجارة بالأبنية التعليمية الحكومية نظير نفقات رمزية تدفع دوريا لهذه الأطراف، ويمكن تمويل هذه النفقات من عوائد الإعلانات التجارية بهذه المدارس، ومن أطراف الشراكة المجتمعية ذاتها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يمكن لهيئة الأبنية التعليمية التفكير فى بناء أماكن حول أسوار مدارسها وتأجيرها لغرض بيع الأدوات المدرسية والكتابية وأجهزة الحاسب الآلى أو حتى الإعلان عنها، ومن هذا العائد يتم الإنفاق على الخدمات التعليمية الخاصة والسابق الإشارة إليها.

وأخيرا فالمجتمع المصرى بحاجة إلى منتدى للمناقشات بين المسئولين عن لجنة السياسات بالحزب الوطنى الديمقراطى وبقية الأحزاب السياسية المتواجدة فى مصر وأعضاء النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية وبقية تنظيمات المجتمع المصرى حول وضع أولويات لتفعيل المخصصات المالية للتعليم وترشيد الإنفاق فى مجاله. وينبغى أن تناقش القضايا المتصلة بالقروض والمنح وكافة أشكال المعونات التعليمية بين المانحين وبين السلطات التعليمية وجماعات المصالح خارج نطاق الحكومة مثل الدوائر الأكاديمية والجماعات المهنية ومنظمات المجتمع التطوعية والقائمين على البحوث فى مجال الكلفة والعائد فى قطاعات التعليم، حيث يتم تبادل الآراء بشأن التوظيف الأمثل لمصادر تمويل التعليم وأوجه الإنفاق المثلى لها، إلى جانب تطوير الشراكة والتعاون الدولى والمجتمعى فى توفير المخصصات المالية لتدعيم قضايا التربية والتعليم فى مجتمعنا المصرى..

التوصيات:

استهدفت هذه الدراسة كيفية تفعيل مفهوم الشراكة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية لتدعيم قضايا تربوية محددة هى التنمية الثقافية والمهنية وتنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع المصرى، إلى جانب تحديد الإسهامات المطلوبة من هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم. وهناك مجموعة من التوصيات لتعميق مفهوم هذه الشراكة المجتمعية فى تدعيم القضايا التربوية المطروحة هى:

- بناء الثقة بين الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر وبقية الأحزاب السياسية المصرية وكافة الشركاء فى عمليات التنمية، وعلى الأخص النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة فى مصر وذلك من خلال مجموعة من الممارسات والمبادئ التعاونية من جانب كل طرف لتعزيز الثقة فى الطرف الآخر، وعلى الأخص فى مجموعة برامج تشاركيه من أجل تنمية الثقافة السياسية ومقاومة ثقافة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفقر وتجويد الثقافة البيئية وتنمية الثقافة السكانية وتجويد الثقافة الترويحية بين أفراد المجتمع عامة وأعضاء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية بوجه خاص.

- تنمية عوامل الالتزام بين أعضاء هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى الممارسة العملية وفى العلاقات الاجتماعية والتى يتبلور من خلالها "مجتمع أمة ملتزمة". وتنمية عوامل الالتزام بين أفراد هذه الكيانات تؤدى بالضرورة إلى وجود تلك الأمة الملتزمة. وأفرادها الملتزمين بحقوقهم وواجباتهم. وفى هذا المجال ينبغى أن تتبنى الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية مجموعة مبادئ تتمحور حول تنمية الحرية المسئولة وإرساء مبادئ العمل التعاونى مع تحقيق الانضباط والدقة فى العمل وتنمية جوانب الانتماء لدى أفراد المجتمع، ولدى الأعضاء بهذه التنظيمات المجتمعية والمهنية بالمجتمع المصرى. ويا حبذا لو حدثت شراكة بين هذه التنظيمات من أجل تدعيم وتنمية هذه العوامل التى تحقق الالتزام المجتمعى.

- تدوير السلطة بمجالس إدارات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وأمانات الأحزاب السياسية وتجديد القيادات من أجل أن يتعود الجميع على التحول نحو الديمقراطية المنشودة. فالتحول المنشود نحو إرساء تداول السلطة فى أعلى مستوياتها لن يتأتى إلا إذا سادت الثقافة المدنية وقيم العمل الجماعى وروح الفريق المجتمعى. كما أن تدوير السلطة فى قمة مستوياتها يستلزم نضج ووعى الجماهير - جماهير الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية- والتزامها بقضايا الوطن وحقوق مواطنيه، ويجب أن نبدأ بتدوير السلطات من أنفسنا قبل أن يداهمنا خطر التدخل الخارجى مطالبا به ومتذرعا بأهميته لتحقيق التنمية الإنسانية ومبادئ الديمقراطية. وينبغى التذكير بأن الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية قد مارست هذا الأسلوب ولها تجارب سابقة فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى تحت مظلة تحقيق التنمية فى الصحة والتعليم والسياسة. وتجارب هذه الدول الغربية مع مجتمعات أوربا الشرقية وغيرها من الدول ماثلة - أو يجب أن تكون حاضرة- أمام أعين السياسيين العرب (تجارب تفتيت الاتحاد السوفيتى سابقا، وخلع شاوشيسكو برومانيا، وهونيكر بألمانيا الشرقية سابقا، إلى جانب خلع ماركوس عن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحكم فى الفلبين، وسوهارتو بأندونيسيا، وغيرهم كثير، وأخيرا ما هـو حـادث الآن بصدد عزل صدام حسين بالعراق عن الحكم).

- توافر الشفافية وتبنى معايير المحاسبة الدائمة لتحقيق هذه الشفافية فى ضـوء الالـتزام بميثاق شرف أخلاقى على عدة مستويات: مسـتوى الفئـات المجتمعيـة المسـتفيدة (الجمهور)، ومستوى العلاقات بين هذه التنظيمات المجتمعية بعضها والبعض الآخـر، وثالثها الالتزام على مستوى العلاقة بين هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية والدولـة ومشكلاتها وطموحاتها وأيضا التزاماتها الخارجية.

- تبنى مشروعات مشتركة بين الحزب الوطنى الديمقراطى الحـاكم والنقابـات المهنيـة والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية، فعلى سبيل المثال يمكن تبنى إشـهار جمعيات أهلية مهنية وحرفية وصناعية لتدريب الشباب المتعطل عن العمل وتدعمـها حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى مما يدعم ويضمن استمراريتها ويوفر المخصصـات المالية لنجاحها فى أداء مهامها بدلا من التوسع فى مشروعات التدريـب التحويلـى لمختلف فئات المجتمع الذى يشرف عليه الصندوق الاجتماعى للتنمية التابع للحكومـة والذى لم يأت بنتائجه المرجوة حتى الآن فى زيادة القدرة والطاقة الإنتاجية بين الشباب. وفى خطوة تالية لإنشاء هذه الجمعيات الأهلية المهنية والحرفية، وفى ضـوء مشـروع حضارى وخطة استراتيجية قومية تتبناها الحكومة المصرية يمكن إيجاد صيغة شراكة بين الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والحكومية- فى صيغة أسهم مثـلا- فى إقامة الصناعات الصغيرة وتعمل فيها الفئات المستحقة للعمل والقادرة على الإنتاج.

- نشر الوعى بين الجماهير من أعضاء الأحزاب السياسية والنقابات المهنيـة والعماليـة والجمعيات الأهلية بضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية المعاصرة والتى لها تجـارب أكثر فى تعميق مفهوم الشراكة بين الحكومة وقطاع العمل التطوعى والنقابى لمواجهـة المشكلات المجتمعية والتصدى لها بوسائل عملية، وبصفة خاصة مشـكلات التلـوث البيئى فى المجتمع المصرى، وفى هذا المجال فالأحزاب السياسـية والنقابـات المهنيـة والعمالية والجمعيات الأهلية مطالبة- أكثر من أى وقت مضى- بتعميق مفهوم الخدمة العامة فى نشر الوعى البيئى والصحى بين الأفراد، حيث يمكن للبرامج الحزبية أن تضع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخطط وتضع أيضا فى حساباتها التعاون مع التنظيمات المهنية والجمعيات الأهلية والأفراد المنتمية لها كأحد الآليات الهامة لتدعيم فكرة الشراكة المجتمعية فى مواجهة المشكلات البيئية.

- اعتماد آليات الشراكة المجتمعية فى عقد المؤتمرات القومية لدعم القضايا التربوية المطروحة فى المجتمع المصرى، حيث يشارك رجال الفكر والسياسة وأعضاء الأحزاب السياسية وممثلون للنقابات المهنية المختصة والجمعيات الأهلية فى لقاءات مباشرة لتدارس الأمور والعمل على تضافر الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة لهذه المؤتمرات القومية فى شتى المجالات.

- خصخصة بعض الخدمات التربوية بالمدارس الحكومية، وترك البعض منها لجهود النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، وتبادل المشورة والمناقشات العامة حول "إشكالية خصخصة التعليم"، خاصة فى مراحله الأساسية، فخصخصة التعليم تحكمها آليات السوق، غير أن ضبط السوق والرقابة عليه من جانب الدولة يعتبر أمرا ضروريا لكيلا تنحرف الأنشطة ولا تتحول إلى الاحتكار أو الاستغلال، وتظهر هنا رؤية أن الدولة فى الاقتصاد الحر هى المسئولة عن ضمان أن تكون الحرية الاقتصادية ملتزمة بقواعد العدالة والنزاهة دون أن تنحرف أو تحور لصالح من بيده قوة المال ضد المجتمع وأبنائه (سعيد إسماعيل على، ١٩٩٩، ص١٥٧)، فالدولة لها دور محورى فى المحافظة على مصالح الجماهير، أو هكذا يجب أن يكون، والتعليم مسئوليتها الأولى، وترشيد الإنفاق عليه مسئولية مجتمعية، ومن ثم فعند تطبيق آليات السوق وقوانين العرض والطلب من أجل ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم يجب أن تضمن الدولة حقوق الفقراء فى حصول أبنائهم على الخدمات التعليمية الكاملة عن طريق استعادتهم الرسوم والمصروفات الدراسية التى تدفع للمدارس الخاصة، فالعبرة فى هذا الأمر تكمن فى تمويل الفرص التعليمية لأبناء المجتمع ومشاركة الحكومة فى التمويل، وضمان تكافؤ الفرص والعدل التعليمى بين أفراد المجتمع الواحد، وعندئذ تصبح قضايا مثل خصخصة التعليم أو خصخصة جزء من الخدمات التعليمية أو زيادة الرسوم الدراسية، أو الأخذ بنظام السندات التعليمية بمثابة مداخل جيدة لترشيد الإنفاق فى مجال التعليم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تبنى لجنة السياسات بالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصـــــر للأفكـــار والآراء والتوصيات التى أفرزتها هذه الدراسة التحليلية فى خطة عمل محددة ومعلنة من مجتمـــع الأمة المصرى فى مواجهة خطة وزير الخارجية الأمريكية (كولن باول) التى أعلنـــها فى بداية عام ٢٠٠٣م بشأن الإصلاح المجتمعى لدول الشرق أوسط العربيـــة فى مجـــال الصحة والتعليم والسياسة والتحول إلى الديمقراطية، والـــتى رصـــدوا لهـــا ملايـــين الدولارات لتحقيقها فى بلدان الشرق الأوسط (الدول العربية).

مصادر ملخص البحث

١- أحمد المهدى عبد الحليم. "بروسترويكا- إعادة بناء- التعليم ضرورة حتمية: لمـــاذا وكيف؟ **دراسات تربوية**، المجلد السادس، الجـــزء (٣٢)، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩١م، ص ص ٢٠-٥٩.

٢- إقبال الأمير السمالوطى، محمد عبد الحميد محمد. "أوجه مشاركة الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم- تجربة جمعية حواء المستقبل". **مجلة التربية**، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليميـــة، العدد السادس، السنة الخامسة، كلية التربية بجامعة عـــين شمس، مارس ٢٠٠٢م، ص ص ٢٢٧-٢٣٢.

٣- البنك الدولى. **تقرير عن التنمية فى العالم**، "العمال فى عالم يزداد تكاملا- مؤشرات التنمية الدولية". القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشـــر، يونيو ١٩٩٥م،

٤- المؤتمر الدولى الرابع لليونسكو ومركز آسيا- باسفيك: **التجديد التربوى من أجـــل تطوير التعليم الثانوى**. مملكة تايلاند، خلال الفترة مـــن ١٠/١١ ولغايـــة ١٣/١١/١٩٩٨م. القـــاهرة: مركـــز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٨م.

٥- أمانى قنديل. "سياسة الإصلاح الاقتصادى وانعكاساتها على الجمعيات الأهليـــة فى مصر مع منظور مقارن لبعض الدول العربية". **الليبراليـــة الجديدة**. جامعة القاهرة: مركز البحـــوث والدراســـات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠م.

٦- جاك هالاك، "التعليم أقصى حد للفائدة: حماية المصلحة العامة"، ترجمة فاطمة هـــانم بمجت، **رسالة اليونسكو**، نوفمبر ٢٠٠٠، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ص ص ١٦-١٧.

٧- حامد عمار. **الجامعة بين الرسالة والمؤسسة- دراسات فى التربية والثقافـــة (٤)**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٨- سعيد إسماعيل على، **التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين**، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨م.

٩- سعيد إسماعيل على، **دفتر أحوال التعليم**، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٩م.

١٠- سليمان عبد ربه محمد. "الجهود التربية للجمعيات الأهلية فى مصر". **مجلة التربية**، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد السادس، السنة الخامسة. كلية التربية بجامعة عين شمس، مارس ٢٠٠٢م، ص ص ٢١٨-٢٢٤.

١١- سيف الإسلام مطر. "البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية" **دراسات تربوية**، تصدرها رابطة التربية الحديثة، المجلد الأول، الجزء الثانى. القاهرة: عالم الكتب، مارس ١٩٨٦م، ص ص ١٨٧-٢٣١.

١٢- شكرى عباس حلمى، ومحمد جمال نوير. **تعليم الكبار: دراسات فى التعليم غير النظامى فى إطار نظام متكامل للتعليم المستمر**. الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٨م.

١٣- عبد السلام محمد الصباغ، "تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية فى التعليم فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة"، **رسالة دكتوراه** غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م.

١٤- عبد الفتاح أحمد حجاج، "التربية والتنمية السياسية". **حولية كلية التربية بجامعة قطر**. العدد الأول، جامعة قطر: مركز البحوث التربوية، ١٩٨٢م.

١٥- عبد الودود مكروم، عبد الرحمن النقيب. **الأصول التربوية لبناء الشخصية المسلمة**. القاهرة: دار الكر العربى، ١٩٩٦م.

١٦- عزة عبد العزيز سليمان وآخرون. **الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية**. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٦). القاهرة: معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠١م.

١٧- على أحمد مدكور. "التعليم العربى فى عصر العولمة والكوكبة". **المؤتمر التربوى الأول: اتجاهات التربية وتحديات المستقبل**. جامعة السلطان قابوس: كلية التربية والعلوم الإسلامية، (٧-١٠ ديسمبر ١٩٩٧م).

١٨- على عبد الحليم محمود. **فقه الأخوة فى الإسلام**. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٣م.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٩- كارلوس ماريو ماركيز. "السلفادور: السلطة للآباء". **رسالة اليونسكو**. ترجمة محمد البهنسى، مارس ٢٠٠٠م.

٢٠- محمد عبد الرؤوف المناوى. **فيض الغدير**. الجزء الثالث. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.

٢١- محمد عبد القادر حاتم. **الإدارة فى اليابان**:كيف نستفيد منها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

٢٢- محمود عباس عابدين. **علم اقتصاديات التعليم الحديث**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م.

٢٣- محيى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف النووى. **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين**. تحقيق وتعليق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ومراجعة الشيخ شعيب الأرنؤوطى. القاهرة: مكتبة الإيمان، ١٩٨٩م.

٢٤- معهد التخطيط القومى، **تقرير عن التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٦**، القاهرة: معهد التخطيط القومى، ١٩٩٦.

٢٥- معهد التخطيط القومى، **تقرير عن التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٨**، القاهرة: معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٠م.

٢٦- نادية عبد المنعم. "تفعيل الشراكة المجتمعية فى إدارة النظم التعليمية- دراسة مستقبلية على التعليم الثانوى المصرى فى ضوء الخبرات المعاصرة". **مجلة التربية والتعليم**، العددان التاسع عشر والعشرون، القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، يوليو ٢٠٠٠م، ص ص ٢٢١-٢٢٧.

٢٧- نبيل عبد الخالق متولى، "دور المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم المصرى- إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل"، **مستقبل التربية العربية**، المجلد السابع، العدد (٢١)، إبريل ٢٠٠١، القاهرة: المركز العربى للتعليم والتنمية، ص ص ٧٣-١١٥.

٢٨- هانى عبد الستار فرج."الضمير: رؤية فلسفية تربوية". **المجلة التربوية**، العدد (٤٨)- المجلد الثانى عشر. جامعة الكويت: مجلس النشر العلمى، صيف ١٩٩٨، ص ص ٢٦٥-٣١٢.

٢٩- وزارة التربية والتعليم، "قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١"، **مجلة التربية والتعليم**، العددان الحادى والعشرون والثانى والعشرون، القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠١، ص ص ١٠٤-١٠٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣٠- وزارة التربية والتعليم، **مبارك والتعليم**، القاهرة: قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١م.

٣١- وزارة التربية والتعليم، **حديث من القلب**: كلمات وزير التربية والتعليم إلى أعضاء الإدارة الوسطى بمناسبة انعقاد الدورات التدريبية، الدورات التدريبية لتنمية الكفايات الأساسية لدى قيادات الإدارة، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢م.

٣٢- وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، **برنامج تدريب القيادات المدرسية**، القاهرة: مركز دراسات تعليم الكبار والتعليم المستمر بالجامعة الأمريكية، ٢٠٠٢م.

٣٣- يوسف القرضاوى. **ملامح المجتمع المسلم الذى ننشده**. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٣م.

34- Bary, M. "Government and Household Financing of Education, Finding Appropriate Balances". **The International Conference on Economics of Education**. Peking: Peking University, 16-19 May 2001, pp. 10-11.

35- Cohen, V. and Lora, A., "School Finance Reform in Tennessee: Inching Toward Adequacy", **Journal of Education Finance**, Vol. 26, No. 3, Winter 2001, (AEFA) American Education Finance Association, pp. 297-317.

36- Dickson. M.A. **The Challenge of Educational Innovation and National Development in Southern Africa**. New York: Verlag Peter Lang, 1992.

37- Giroux, A. H. **Living Dangerously**: Multiculturalism and the Politics of Difference. New York: Verlag Peter Lang, 1994.

38- Grant, N.E. "Some Problems of Identity and Education Comparative Examination of Multicultural Education", **A Comparative Education**, Vol. (33), No. (1), 1997.

39- Harder, J. C., "Personal Finance Education: The Key to Continued Prosperity", **Business Education Forum**, Vol. 55, No. 4, Apr. 2001, (on-line:http:11 www.ebsco:com.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

40- Hass, T. "Balance Due: Increasing Financial Resources for Small Rural Schools", **ERIC Clearinghouse on Rural Education and Small Schools**, 2000.

41- Hirtt, N. **Will Education go to Market**?. Paris: UNESCO, February, 2000.

42- Noguera, P. A., **Confronting the Challenge of Privatization in Public Education**, University of California, Berkeley, 1998.

43- Oxfam International, "Education Now Break the Cycle of Poverty: Aid and Education", 2001, (**Internet Search, File:\Aid and Education. Htm**).

44- Ray, J. R and Gary, L., "Does Equalization Litigation Effect a Narrowing of the Gap of Value Added Achievement Autcomes Among School Districts"? **Journal of Education Finance**, Vol. 26, No. 3, Winter 2001, (AEFA), American Education Finance Association, pp. 319-332.

45- Thompson, P. J. Environmental Education for the 21st Century. New York: Verlag Peter Lang, 1997.

46- Yume, Y. S., "Economic and Basic Education Development in China: A Case Study of the Province of JIANGSU (Economic Development)", **PhD**, Columbia University, **Dissertation Abstracts International**, Vol. 59, 1998.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com